

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٩٩

الاثنين، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دوكلو/السيدة كوليت (فرنسا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد روغتشيف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد تاريس دا فونتورا

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد بن مهدي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مانونغي

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد جانغ يشان

الفلبين السيد مر كادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد روستو

اليابان السيد كيتاوكا

اليونان السيدة تيلليان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني

الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-38134 (A)

* 0538134 *

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2005/343 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2005/336)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2005/343 و Corr.1)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2005/336)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك، ورواندا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد نغوغا (رواندا)، والسيد لونكار (صربيا والجبل الأسود)، والسيد نيماك (كرواتيا)، المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في جمهورية صربيا، بالنيابة عن صربيا والجبل الأسود.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. تقرر ذلك.

أدعو القاضي ميرون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي إريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة

أدعو المدعي العام جالو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الوثيقة S/2005/343 و Corrigendum 1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الوثيقة S/2005/336.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها الرئيس والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفي نهاية تلك الإحاطات الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في التعليق أو في توجيه أسئلة.

وحيث لا توجد قائمة بالمتكلمين من أعضاء المجلس، أود أن أدعو الذين يعتزمون الإدلاء بكلمة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي ميرون (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي الشرف دائما بالنسبة لي أن أتكلم أمام المجلس. وتلك هي الحالة اليوم أكثر من وقت مضى لأن الرئاسة الفرنسية هي التي تقود أعمال المجلس. سيدي الرئيس، إن بلدكم ترك أثرا

الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي موسى إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

تقرر ذلك.

أدعو المدعية العامة ديل بونتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

المتمثل في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وسوف أحاول، في بياني الشفوي، ألا أكرر تفاصيل التقرير بل أن أسلط الضوء على عناصره البارزة وأن أعرض على المجلس ما استجد على المعلومات الواردة في التقرير.

منذ صدور التقرير الأخير (S/2004/897)، الذي قدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ما فتئت الدوائر الابتدائية الثلاث ودائرة الاستئناف في المحكمة تعمل بطاقتها القصوى، حيث تتناول الدوائر الابتدائية ست قضايا في آن واحد. وذلك يعني أن هناك، في المتوسط، ست قضايا مختلفة تتولى محاكمتها مجالس مختلفة ويتألف كل مجلس من ثلاثة قضاة. ويشير التقرير المكتوب إلى أنه صدر حكمان منذ آخر تقرير ويتوقع أنه بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ستصدر أربعة أحكام إضافية في قضايا لسبعة متهمين آخرين. ويعني ذلك، بالطبع، أنه قبل نهاية هذا العام ستبدأ دفعة أخرى مكونة من أربع قضايا. أي أن وطأة العمل شديدة. ويسلط التقرير الجديد الضوء أيضا على حقيقة أن ٢٢ متهما جديدا قد وصلوا إلى لاهاي منذ صدور آخر تقرير، وهذا يعني أنه يوجد الآن أشخاص ينتظرون المحاكمة بنسبة ٥٠ في المائة أكثر مما كان لدينا في المرة الأخيرة التي مثلت فيها أمام المجلس. ومن الواضح أن لتلك الزيادة الهائلة عواقب كبيرة على استراتيجية الإنجاز.

بعد أن فرغت من تلك المقدمات الهامة، أود أن أعرض العناصر الرئيسية في التقرير، وأن أشدد بصفة خاصة على ما يرد فيه من مستجدات ذات صلة.

فيما يتعلق بالتدابير الداخلية المتخذة لتنفيذ القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بما في ذلك التدبير المتعلق بحكم البراءة - أي قاعدة ٩٨ مكرر، التي تقضي بتقديم ردود شفوية بدلا من المكتوبة. يسعدني إبلاغكم بأنه كان لذلك التعديل بالفعل أثر مفيد في تعجيل إجراءاتنا بواقع بضعة أيام

هاما للغاية على تاريخ الديمقراطية ويعتبر موطن حقوق الإنسان. وأؤمن، بصفتي رئيسا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بأن من واجبي أنؤكد على أن بلدكم ساعد أيضا بنشاط في تشكيل المحكمة وتطويرها واضطلع بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب.

سيدي الرئيس، إنكم، بصفتكم ممثل بلد يطبق القانون المدني، تدركون، بطبيعة الحال، التطور التدريجي لقواعدنا الإجرائية، تمشيا مع اهتمام مستمر بتحسين فعالية إجراءاتنا بدون التضحية بالحاجة الحتمية لضمان حق الدفاع. وتلك التغييرات حولت على نحو خاص دور القاضي من دور الوسيط المحايد، كما هو في إطار القانون العام، إلى مشارك حقيقي في الإجراءات، سواء في مرحلة التحضير السابقة للمحاكمة أو خلال المحاكمة نفسها.

وخلال المناقشات التي سبقت ذلك التطور ورافقته، كثيرا ما شكل القانون الفرنسي والممارسة القضائية الفرنسية مصدرا للإلهام.

(تكلم بالانكليزية)

سيدي الرئيس، إنه ليشرفني ويسرني أن أحاطب مجلس الأمن في ظل رئاستكم بصفتي رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وما فتئ بلدكم يدعم المحكمة بقوة، وذلك موضع تقدير كبير منا يا سيدي الرئيس.

هذا هو التقرير الثالث الذي أقدمه إلى المجلس منذ اتخاذ القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي طلب إلى الرئيس والمدعي العام لكل من المحكمتين المخصصتين أن يقدموا إلى المجلس كل ستة أشهر تقييمات تفصيلية للتقدم المحرز في تحقيق استراتيجيتهم للإنجاز. و معروض الآن على المجلس التقرير المكتوب في الوثيقة S/2005/343. ونعزم من خلال الجزء السردي والمرفقات أن نقدم إلى المجلس صورة واقعية عن الكيفية التي تتصدى بها محكمة يوغوسلافيا للتحدي

المحكمة والقادرين على ذلك، وفي أحوال كثيرة يكون ذلك خلال مهلة قصيرة، في هذه المرحلة الحاسمة. وأناشد جميع الدول التي لم تتقدم بعد بترشيحات أن ترشح قانونيين متمرسين لذلك المنصب الهام. وهذا المنصب يتيح لهؤلاء الأشخاص فرصة فريدة لأن للإسهام في دفع قضية العدالة الدولية إلى الأمام.

أنتقل الآن إلى عنصر أساسي في استراتيجية الإنجاز، وهو إحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من الرتب المتوسطة والدنيا إلى هيئات قضائية وطنية مختصة. وأود على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على افتتاح دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. فبعد تكريس الكثير من الوقت والجهد لجعل ذلك الحدث أمراً واقعاً - وهي جهود شاركت فيها أنا وزملائي مشاركة كبيرة - تستطيع الآن دائرة سرايفو لجرائم الحرب قبول قضايا قد يقرر مجلس الإحالة التابع للمحكمة أن يحيلها إلى سلطات البوسنة والهرسك. إن حكومة وشعب البوسنة والهرسك، والممثل السامي، والحكومات المانحة والمجتمع الدولي بأسره قد جعلوا ذلك أمراً ممكناً، والمحكمة وموظفوها مسرورون بدورهم الرئيسي في ذلك المسعى.

يشير التقرير إلى أن المدعية العامة قدمت، حتى الآن، ١٠ طلبات تخص ١٨ متهماً من أجل إحالات من هذا القبيل بموجب القاعدة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بنا. وسيرى أعضاء المجلس في الضميمة الخامسة من التقرير أنه من بين الطلبات العشرة هذه وافق مجلس الإحالة على طلب في قضية واحدة، محيلاً هذه القضية إلى البوسنة والهرسك للمحاكمة أمام دائرة سرايفو لجرائم الحرب. ولكن يجب أن تنتظر تلك الإحالة حتى تحسم دائرة الاستئناف في الطعون المقدمة. وسيلاحظ مجلس الأمن أن مجلس الإحالة قد عقد جلسات استماع بشأن ست قضايا أخرى، متهم فيها ١٣ شخصاً. ومن

أو بضعة أسابيع قليلة جداً، وبدون التضحية بحقوق المتهمين في إجراءات قانونية سليمة. وقبل التعديل، كانت الإجراءات الخاصة بقاعدة ٩٨ مكرر تستغرق على الأرجح أشهراً عديدة من وقت الدوائر الابتدائية.

لقد عيّنت أيضاً فريقين عاملين من القضاة لتعجيل سير المحاكمات والطعون. والفريق العامل المعني بالمحاكمات، برئاسة القاضي بونومي، ما فتئ يستكشف السبل لتعجيل سير المحاكمات وذلك عن طريق، من بين بدائل أخرى، توفير مساحات إضافية لأنشطة المحكمة وتبسيط إجراءاتنا السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكمة. وخضعت تلك الطرائق لمناقشة متعمقة وواسعة النطاق بين جميع القضاة قبل أسبوع واحد فقط.

والفريق العامل المعني بتعجيل الطعون، برئاسة القاضي مومبا، قد ركز على القواعد المنظمة لشروط قبول الأدلة الإضافية في مرحلة الطعون، وكذلك على إجراءات ترجمة القرارات والأحكام لمقدمي الطعون - وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشدة في الحسم في هذه الطعون في وقت مناسب. وبحلول وقت الاجتماع العام للقضاة في تموز/يوليه، أتوقع أن يكون الفريقان العاملان قد قدما توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ.

وإذا أنتقل الآن إلى القضاة المخصصين، فإنني أقدر كثيراً اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥)، الذي عدّل النظام الأساسي للمحكمة بغية السماح بإعادة ترشيح وإعادة انتخاب قضاة مخصصين. ومع ذلك، يساورني قلق شديد لعدم وجود عدد كاف من الترشيحات. فلقد أخرج ذلك كثيراً انتخاب قائمة جديدة من القضاة وهي مطلوبة بشكل ملح. ولكي تُحال محاكمات جديدة إلى مجالس قضاة بدون تأخير، من اللازم بكل تأكيد أن يكون تحت تصرف الرئيس قائمة من القانونيين المتميزين والمستعدين لخدمة

واسمحوا لي أن أقول إنه غني عن البيان أنه عندما يتحرك أولئك المتهمون الفارون الثلاثة أو إذا ما كانوا يتحركون عبر الحدود لتفادي إلقاء القبض عليهم واعتقالهم، فإن واجب ملاحقتهم واعتقالهم يقع بكامله على السلطات التي يقيمون في بلدها مؤقتا. وذلك أيضا يبرز ضرورة أن تضعف حكومات المنطقة جهودها لضمان التعاون القضائي بين سلطاتها. وقد ظللت أقول باستمرار إنه إذا لم يتيسر تسليم المتهمين بجرائم الحرب لأنفسهم طواعية، فإن الواجب الدولي لدول المنطقة يقضي باعتقال المتهمين ونقلهم بدون تأخير.

وكما قلت في مرات عديدة، إن المحكمة لن تكون قد أنجزت مهمتها التاريخية - ولن تغلق أبوابها - إلى أن يعتقل كاراديتش وملاديتش وغوتوفينا، ويسلموا إلى لاهاي ويحاكموا أمام المحكمة وفقا لمقتضيات الحماية الإجرائية الكاملة التي يقرها نظامنا القانون.

وأنتقل الآن إلى آخر التوقعات فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز. في آخر التقييمات التي قدمتها، قدّرت أن المحكمة، بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، يمكن أن تكمل محاكمات كل المتهمين المحتجزين لدينا في ذلك الوقت، بما في ذلك غوتوفينا إذا ما وصل قبل عام ٢٠٠٦، ولكني حذرت من أن أي زيادة في قائمة قضايا المحكمة من شأنها أن تجعل تحقيق ذلك الموعد المستهدف متوقفا تماما على البت في بعض القضايا عن طريق الإقرار بالذنب. وأضفت أيضا أنه إذا ما وصل متهمون جدد أو متهمون فارون واقتضوا محاكمات منفصلة، فإنه سيكون من المرجح أن يستغرق إكمال محاكمات جميع المتهمين المحتجزين لدى المحكمة على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

وكما هو واضح من التقرير المعروض على المجلس الآن، فإن بعض تلك العوامل التي تؤثر على استراتيجية

المتوقع أن تصدر في القريب العاجل جدا قرارات بشأن طلبات من المدعية العامة لإحالة قضايا إلى سلطات قضائية وطنية مختصة. بالإضافة إلى ذلك، وكما تشير المدعية العامة في تقديراتها، فإنها تنظر في تقديم طلبات إحالة إضافية بموجب القاعدة ١١ مكرر.

بالنسبة إلى تعاون دول المنطقة مع المحكمة، وكما أشرت من قبل، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المتهمين والهاربين المحالين إلى المحكمة، وأحيل أغلبهم بفضل جهود سلطات صربيا والجبل الأسود، وأحيانا مع سلطات جمهورية صربسكا. وسوف أتطرق لاحقا في بياني إلى الأثر الناجم عن تلك الحالات الجديدة.

فيما يتعلق بكرواتيا، رغم أن التعاون ما زال جيدا في بعض المجالات، من دواعي القلق الشديد أن العقبة الكأداء الأخيرة الباقية أمام تحقيق التعاون الكامل مع المحكمة هي استمرار إخفاق السلطات في كرواتيا في اعتقال أنتي غوتوفينا وتسليمه إلى لاهاي.

وبالنسبة إلى جمهورية صربسكا، فباستثناء المساعدة فيما يتعلق بوصول بعض المتهمين والهاربين، ما زال التعاون منقوصا في مجالات أخرى، خاصة فيما يتعلق بأية محاولات جادة لاقتفاء أثر الهاربين من ذوي السمعة الرديئة مثل رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

لقد تحسن التعاون مع صربيا والجبل الأسود فيما يتعلق بوصول المتهمين والهاربين. وخلال اجتماع ومناقشة متعمقة مع رئيس وزراء صربيا كوستونيتشا ورئيس صربيا تاديتش في آذار/مارس، شجعتهم كثيرا على أن يضمّنوا وصول الهاربين الباقين والذين يُعتقد أنهم في صربيا والجبل الأسود أو في جمهورية صربسكا. وأكبر عائق على تلك الجبهة هو الفشل المستمر في إلقاء القبض على باتكو ملاديتش وتسليمه إلى لاهاي.

أخرى موجودة، الأمر الذي تنتج عنه "قضية ضخمة" لثمانية أو تسعة متهمين. أخيراً، يخضع اثنان من الواصلين الجدد لطلب في إطار المادة ١١ مكرراً للإحالة إلى قضاء وطني مؤهل. ولا أستطيع، بالطبع، التنبؤ بالطريقة التي تقرر بها دوائر المحاكمة بشأن طلبات الضم، أو في الحقيقة توقع القرار النهائي للمدعية العامة بشأن ضم القضايا في المقام الأول.

وإذ أنتقل إلى المتهمين الهاربين العشرة الذين لم يصلوا بعد والأثر الذي سيكون على الأعباء القضائية إذا ما وصلوا، فإن سنة من الهاربين موجودون في لوائح الاتهام مع متهمين آخرين محتجزين بالفعل ولذلك فإنه لن تكون هناك حاجة إلى قضايا جديدة منفصلة لهم. وفي هذه الأثناء تنظر المدعية العامة في قابلية اثنين آخرين للضم. ووصول كاراديتش وملاديتش سيستلزم محاكمة جديدة مشتركة، شريطة أن يصلا بصورة متزامنة إلى حد ما. ونحن نعلم أن محاكمتهم ستكون طويلة ومعقدة، ولكن من المستحيل معرفة كيفية تأثيرها على الجدول الزمني للحالة العامة بدون معرفة موعد وصولهما ومعرفة الموعد الذي يمكن أن تبدأ فيه المحاكمة بالنسبة للإدعاء ومحامي الدفاع. من البديهي أنه، لأغراض التخطيط وتعزيز إمكانيات إنجاز المحكمة لعملها سريعاً بدون تأخير، فإنه كلما جاء إلقاء قبض عليهما ونقلهما إلى لاهاي مبكراً، كان ذلك أفضل.

خامساً، إن لتوقيت وصول بقية المتهمين والفارين أثراً حاسماً على استراتيجية الإنجاز، ولكن لا يمكن مطلقاً التنبؤ به بأي درجة من اليقين. وبالرغم من أنه يمكن القيام بتقدير تقريبي لطول محاكمة ما قبل وصول المتهم، فإنه يتعين علينا أن ننتظر حتى يكون المتهم بالفعل في لاهاي لنقيم عدة عوامل - استعداد كلا الطرفين للشروع في المحاكمة، وإمكانية ضم القضية، وتوفير قاعات المحاكم والقضاة للاستماع إلى القضايا.

الإنجاز قد زالت وهناك عوامل أخرى يجب معالجتها. وأود أن أتناولها واحداً تلو الآخر.

أولاً، فيما يتعلق بعدد عرائض الاتهام الجديدة، كما يوضح التقرير، قدمت سبع عرائض اتهام جديدة أو معدلة منذ تقريرتي المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر. وستقتضي خمس من عرائض الاتهام محاكمات جديدة منفصلة. وفيما يتعلق بقضيتين أخريين تشملان خمسة متهمين، أفهم أن المدعية العامة تنظر في إمكانية ضم تلك القضايا إلى قضايا أخرى موجودة.

ثانياً، فيما يتعلق بعدد طلبات الإحالة في إطار المادة ١١ مكرراً، فكما ذكرت، فإن واحداً من العشرة طلبات المقدمة قد قبل بواسطة مجلس الإحالة وهو الآن في مرحلة الاستئناف. ورغم أنه ربما يكون من المتوقع أن يتخذ مجلس الإحالة المزيد من القرارات قبل نهاية هذا الشهر، فإنه ليس من الممكن ولا من المناسب لي أن أتكهن بشأن البت النهائي في تلك الطلبات.

ثالثاً، فيما يتعلق بعدد الإقرارات بالذنب، ينبغي أن أذكر فقط أنه لم يكن هناك إقرار بالذنب منذ تقريرتي الأخير.

رابعاً، أود أن أشير إلى وصول المتهمين الجدد والهاربين. فبعد وصول ٢٢ متهماً جديداً أو هارباً، ينبغي أن نعدل توقعاتنا، على نحو ما نبهت في تقريرتي الأخير المقدم إلى المجلس. وحتى الآن، نحن نعمل على افتراض أن عشرة على الأقل من المتهمين الجدد سيخضعون موضوعاً لسبع محاكمات جديدة منفصلة. وستشمل خمس محاكمات متهماً واحداً؛ وستشمل محاكمة واحدة متهمين اثنين، وأخرى ثلاثة متهمين. ومن المتهمين الإثني عشر المتبقين، ضمت المدعية العامة بالفعل ثلاث قضايا إلى ثلاث أخرى موجودة. وأفهم أنها تنظر أيضاً في طلب ضم سبعة متهمين إلى قضية

فعلى سبيل المثال، إذا ما أُلقي القبض على المتهمين الهاربين الثلاثة السيئ السمعة - كاراديتش وملاديتش وغوتوفينا - في المستقبل القريب، فإن قضاياهم ستمدد الزمن اللازم لإكمال المحاكمات بأربعة أو سبعة شهور إضافية، آخذين في الاعتبار ضم القضايا المحتمل. وكمسألة مستقلة تماماً، في حالة رفض نصف المذكرات التي تنتظر البت فيها والمرتبقة في إطار المادة ١١ مكرراً، فإن تاريخ إنجاز المحاكمات سيتقهقر لفترة تقدر بتسعة أشهر. علاوة على ذلك، إذا رفضت إحدى طلبات ضم المتهمين في قضية واحدة، المسماة بالقضايا الكبرى، فمن شأن ذلك أن يضيف ثلاثة أشهر أخرى إلى الوقت اللازم للمحاكمة فيها جميعاً. ويمكن أيضاً أن تغير النتيجة أي مجموعة من الأمور الطارئة الأخرى، كنتعطل المحاكمة لأسباب تتعلق بالصحة، والاعترافات بالذنب، وما إلى ذلك.

وفي ضوء ما نعلمه الآن، أقصى ما أستطيع ذكره هو أن المحاكمات سيتعين أن تجرى بالضرورة في عام ٢٠٠٩ وفي أغلب الظن أنها سوف تستمر إلى نهاية ذلك العام. وحين يقدم تقرير الستة أشهر القادمة، ينبغي أن تكون لدى رئيس المحكمة القدرة على إعطاء تقييم مبني على توقعات أكثر استناداً للوقائع. والرجاء أن يكون قد تم التصرف في طلبات المادة ١١ مكرراً والتماسات المحاكمات المشتركة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وسيوفر وصول عدد إضافي من المتهمين مزيداً من البيانات عن حجم العمل والمواعيد المستهدفة. إضافة إلى ذلك، سوف يكون القضاء قد نظروا في توصيات التعجيل بكل من المحاكمات والطعون.

وقبل أن أختتم، أود أن أثير مسألة أخرى مذكورة في تقريرتي، وهي إمكانية إضافة غرفة رابعة للمحكمة. فهذه الغرفة الإضافية ستكون مفيدة جداً في رأيي وستجعل من الممكن لنا الإسراع بالمحاكمات والطعون. ويشير التقرير إلى

سادساً، فيما يتعلق بالبت في طلبات الضم، كما أشرت سابقاً، أُبلغت دوائر المحاكمة بعدد من طلبات المدعية العامة لضم القضايا، وهي تنظر في تقديم مزيد من الطلبات. ومن المتوقع أن تصدر القرارات قريباً بشأن الطلبات المعلقة. وإذا ما قبلت هذه الطلبات، يمكن أن تكون هناك محاكمات لثمانية أو تسعة متهمين. وبالطبع لا تشكل عمليات الضم هذه دواء لكل داء، لأن الأمر سيتطلب وقتاً إضافياً للبت في قضية ما، ولكن من الواضح أنها ستوفر وقتاً عندما تقارن بعقد محاكمات منفصلة لكل واحد من المتهمين. إنني، كما يوضح تقريرتي، أرحب بأي أسلوب رئيسي لتوفير الوقت يتسق مع أصول المحاكمة وحقوق المتهمين.

واسمحوا لي أن أذكر مسألة أخرى ذات أهمية. ففي حين أن وصول المتهمين والهاربين يجعل بالطبع الجدول الزمني لاستراتيجيتنا للإنجاز معقداً، فإنه غني عن البيان أن وصول مجرمي الحرب المزعومين لا يجد إلا الإشادة. ويجب تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة ولا يمكن السماح لهم بالاختفاء، أملاً في أن تغلق المحكمة أبوابها قبل العثور عليهم واعتقالهم. ووصول عدد كبير من المتهمين يعضي بالمحكمة قدما نحو تحقيق ولايتها: محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة.

وإذ نأتي إلى التقييم الحالي، يجب أن أمهد لتعليقاتي بكلمة تحذير. إن أي تقييمات هي بالضرورة تقريبية، لأنها لا يمكن أن تقوم إلا على افتراضات خاضعة لعوامل لا يمكن التنبؤ بها. وأشير، على سبيل المثال، إلى أنه إذا ما قبلت كل طلبات الضم المقدمة في إطار المادة ١١ مكرراً؛ وإذا لم يصل هاربون جدد؛ وإذا لم تحدث إقرارات بالذنب، فإن المحكمة ستكمل أعباءها القضائية الحالية في وقت ما في عام ٢٠٠٩. ولكن كل عبارات "إذا" تلك تشير إلى أن تلك التقديرات قائمة على أساس افتراض أن الواقع المتطور سيتغير.

الذكور، عسكريين ومدنيين، كباراً وصغاراً، من ممتلكاتهم الشخصية وبطاقات هويتهم، وقاموا بقتلهم على نحو متعمد ومنهجي استناداً إلى هويتهم لا غير. لقد كانت قوات صرب البوسنة حين أقدمت على مشروع الإبادة الجماعية هذا تدرك أن الضرر الذي ستحدثه سوف يظل المسلمون البوسنيون يعانون آثاره. وتقرر دائرة الطعون بلا مواربة أن القانون يدين، وبالشكل الواجب، الضرر العميق والدائم الذي ألحق، وتسمى مذبحه سريرينيتسا باسمها الحقيقي، وهو: الإبادة الجماعية. وسيحمل المسؤولون عنها هذه الوصمة، وستكون إنذاراً لمن قد يفكرون في المستقبل في ارتكاب عمل شنيع كهذا العمل“.

ومن العار أن كارادجيتش وملاديتش لا يزالان مطلقي السراح بعد ١٠ أعوام من سريرينيتسا. وبينما تقترب من هذه الذكرى، يجدر بنا التأكيد على أن المجتمع الدولي والجمهور، وخاصة ضحايا الفظائع، إنما يلجأون إلى مجلس الأمن طلباً للقيادة والعدل انتصافاً من الفظائع. وتمثل المحكمة إحدى مظاهر التزام المجلس بالعدالة الدولية، وسيادة القانون، والكفاح ضد الإفلات من العقاب، فضلاً عن التزامه بالسلام والمصالحة. ونحن هناك للقيام بالمهمة التي وكلنا بها المجلس. ونعرب عن التزامنا بمضاعفة جهودنا للتأكد من إقرار العدالة للضحايا والمتهمين على حد سواء، ومن احترام الإجراءات القانونية، ومن عدم معاملة مجرمي الحرب على نحو خال من المساءلة، بل من منحهم محاكمة عادلة. وبدعم من أعضاء المجلس، أثق بأننا يمكن أن ننجح في مهمتنا الشاقة في السنوات المتبقية من ولايتنا.

وأود الآن أن أختتم بإبداء بعض ملاحظات بصفتي الشخصية. على مر السنين، أدى مجلس الأمن دوراً حاسماً باستخدامه سلطته وهيئته لمقاومة الإفلات من العقاب

المزايا التي تستمد من إضافة قاعة رابعة للمحكمة. وستنشأ مزايا سواء حافظنا على عدد المحاكمات الحالي وهو ست محاكمات في اليوم، بل وستزيد عن ذلك في حالة تقرير السماح بعمل ثلاثة قضاة مؤقتين آخرين بحيث يمكن هيئة سابعة للمحاكمة للمساعدة في تناول القضايا المتراكمة. وأود التشديد على أي لن أطلب أن تتحمل ميزانية الأمم المتحدة تكلفة إنشاء هذه القاعة، بل أفضل الاتصال بالبلدان المانحة المحتملة التي ستري الميزة الطويلة الأجل للتعجيل بالمحاكمات والطعون من خلال الزيادة في طاقة غرف المحكمة.

وهذه مسألة بدأنا من فورنا في استطلاعها، ولا شك أن رئيس المحكمة سيعود إلى المجلس ليناقد هذا الموضوع متى اتضحت الإمكانيات أكثر من ذلك. وسنرحب بأي تعليقات قد يبديها أعضاء المجلس في هذا الشأن وسنعمد، كما نفعل دائماً، على توجيه المجلس وقيادته ونحن نتابع هذه المسألة.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي بالإشارة إلى الذكرى العاشرة الوشيكة لإحدى الفظائع التي تذكّر في طابعها وحجمها بتلك التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية. ففي تموز/يوليه المقبل سيكون قد مرت ١٠ أعوام منذ ارتكاب الفظائع، الإبادة الجماعية، في سريرينيتسا. ولعلي أقتبس ما يلي من قرار دائرة استئناف كرسيتيش في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤:

”لقد ارتكبت قوات صرب البوسنة جريمة الإبادة الجماعية بالعمل على استئصال جزء من المسلمين البوسنيين. فقد استهدفت بالفناء المسلمين البوسنيين البالغ عددهم أربعين ألفاً المقيمين في سريرينيتسا، وهم مجموعة كانت ترمز لمسلمي البوسنة بوجه عام. فجردوا جميع السجناء المسلمين

وللعادلة الدولية، وللمساعدة التي منحتموني إياها بسخاء في أداء واجباتي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس ميرون على إحاطته الإعلامية وعلى الكلمات الودية التي وجهها لبلدي. وبما أن هذا آخر بيان يدي به أمام المجلس، أعتقد أنني أمثل شعور جميع الموجودين في إعرابي عن التقدير لما يقوم به من أعمال.

وأعطي الكلمة الآن للقاضي إريك موزي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موزي (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيراً أن أحاطب أعضاء مجلس الأمن. وقد تلقى المجلس النسخة المستكملة من استراتيجية إنجاز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. وهي تشمل التطورات التي طرأت خلال الأشهر الستة الماضية، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي هذه المداخلة الشفوية، سوف أسلط الضوء بإيجاز على أهم جوانبها.

ويبلغ الآن عدد المتهمين في القضايا المنتهية والجارية ٥٠ متهماً. من ضمنهم رئيس وزراء وأحد عشر وزيراً من الحكومة وأربعة متصرفين وسبعة مختارين وعمد وغيرهم من الأفراد ذوي الرتب العالية. ويوضح ذلك أهمية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تجريم أو تبرئة الزعماء المتهمين في عام ١٩٩٤ الذين ما كان من المحتمل أن يمثلوا أمام محكمة لو لم يتم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إننا نشمن تعاون الدول الأعضاء في نقلهم إلى أروشا.

ومنذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.5086)، صدر حكمان بحق متهمين اثنين ليصبح العدد الإجمالي للمتهمين الذين صدرت بحقهم أحكام ٢٥ متهماً بعد أن كان عددهم ٢٣. ويعد حكم موهيما الذي صدر في شهر نيسان/أبريل من هذا العام مساهمة كبيرة

وتحديد المسؤولية الجنائية الفردية لمقتربي الفظائع وفرض جزاءات على من ينتهكون حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. وشكلت قرارات المجلس المتخذة في إطار الفصل السابع بإنشاء المحكمتين المخصصتين في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، بعد نصف قرن من نورمبرغ، لحظات حافلة بالمعاني. فهي لم تؤد فقط إلى محاكمة كبار المسؤولين عن الفظائع في البلقان ورواندا، وإنما أدت أيضاً إلى إيجاد مجموعة جديدة كاملة من الفقه المتعلق بالقانون الجنائي الدولي، والإجراءات والأدلة، وهو مجموعة قانونية ستشكل إرثاً تاريخياً للمحكمتين المخصصتين. وبالطبع، ما زال يلزم عمل الكثير لمكافحة الإفلات من العقاب خارج المناطق التي تغطيها ولاية المحكمتين المخصصتين. ولدى المجلس السلطة والمسؤولية اللازمتين لعمل كل ما يستطيع من أجل بلوغ تلك الأهداف.

وأرى أن إحالة المجلس للحالة في دارفور، بموجب الفصل السابع، إلى المحكمة الجنائية الدولية بمثابة خطوة تالية حاسمة في التطور التاريخي لمبدأ مكافحة الإفلات من العقاب. وتبرز هذه الإحالة التزام المجتمع الدولي بمبدأ المحاسبة على اقتراح هذه الجرائم ضد الإنسانية وتصميمه عليه. كما يبرهن على إمكانيات الفصل السابع واستخداماته المفيدة في دفع المساءلة في جميع بقاع العالم. وبصفتي من دارسي القانون الإنساني الدولي، أهنئ المجلس على حكمته في اتخاذ هذا الإجراء هذا الربيع.

وأخيراً، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، سوف تنتهي رئاستي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وسأستمر قاضياً بدائرة الاستئناف. ومن ثم فهذه آخر مرة أظهر فيها أمام المجلس كرئيس للمحكمة. فهل لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم ياسيدي الرئيس ولجميع أعضاء المجلس الآخرين عن عميق امتناني لدعمكم الثابت للمحكمة

أما القضيتان المتعددتا المتهمين الآخرين فهما في مرحلة مبكرة. وقد بدأت المحاكمة العسكرية الثانية، التي يحاكم فيها أربعة متهمين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وهي تتقدم باطراد. وفيما يتعلق بقضية كاريميرا وغيره، فإن المجلس يتذكر أن دائرة الاستئناف قررت أن تبدأ محاكمة المتهمين الأربعة أولئك من جديد أمام دائرة ابتدائية مختلفة. وقررت المحكمة الجديدة فصل المتهم رواماكوبا عن المتهمين الثلاثة الآخرين. ومحامته، التي تعد الآن إحدى القضايا ذات المتهم الواحد، ستبدأ من جديد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

أما قضية الادعاء فمن المتوقع أن تنتهي في غضون أسابيع قليلة. وستبدأ محاكمة المتهمين الثلاثة الآخرين مجدداً في شهر أيلول/سبتمبر هذا العام. واسمحوا لي أن أضيف أن محاكمتي كاريميرا ورواماكوبا سيتم متابعتها ومنحهما الأولوية لتعويض الوقت الضائع.

إن القضايا ذات المتهم الواحد المتبقية جميعها تقترب من نهايتها. ومحاكمة سمبا منتهية عملياً، حيث يتوقع الاستماع إلى المرافعات الختامية في أوائل تموز/يوليه. ومرحلة الدفاع في محاكمة سيرومبا تم تأخيرها بسبب ظهور مشاكل غير متوقعة في فريق الدفاع لكن من المتوقع أن تبدأ قريباً. وأخيراً، سيجري إكمال مرحلة الادعاء في محاكمة موفوني في غضون أسابيع قليلة. ويتم تحديد مواعيد إجراء المحاكمات ذات المتهم الواحد الجديدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

وبغية كفالة الحد الأقصى من النتائج القضائية، من المهم إيجاد التوازن الصحيح بين التقدم المطرد في المحاكمات المتعددة المتهمين وإكمال المحاكمات ذات المتهم الواحد. وتلك المهمة ليست سهلة، لا سيما وأن المحاكمات المتعددة المتهمين تتطلب وقتاً طويلاً في قاعة المحكمة. وقد أشارت استراتيجيتنا للإنجاز (S/2004/921، المرفق) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بأن مما سييسر أعمالنا تشييد قاعة محكمة

من مساهمات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ممارسة دورها القضائي في الجرائم الجنسية. وكان حكم روتاغانيرا، الذي صدر في شهر آذار/مارس من هذا العام، المرة الرابعة التي يقر فيها متهم بذنبه في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويعلم المجلس أن أعداد حالات الاعتراف بالذنب في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قليلة بالمقارنة بحالات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيكون من المثير أن نرى ما إذا كان العدد يزداد أكثر في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وإضافة إلى الـ ٢٥ شخصاً المشار إليهم، تجري محاكمات ضد ٢٥ متهماً. وخمس من تلك المحاكمات كبيرة ومتعددة المتهمين. وكما ذكر في استراتيجيتنا للإنجاز (S/2005/336، الضميمة)، وصلت ثلاث قضايا منها إلى مرحلة متقدمة. ففي محاكمة بوتاري، التي توجه فيها التهم إلى ستة متهمين، بدأت مرحلة الدفاع في القضية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وهي تسير بشكل جيد. وفي القضية العسكرية الأولى، التي يحاكم فيها أربعة متهمين، واجهنا بعض المشاكل غير المتوقعة بسبب سحب التوكيل من محامي أحد المتهمين. وكان من شأن ذلك أن تكون له عواقب بعيدة الأثر في تقدم سير المحاكمة. ولحسن الطالع تم إيجاد حل جعل من الممكن الشروع في تقديم الدفاع لحججه في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. إن المحاكمة تسير الآن بشكل جيد. وفي محاكمة الحكومة، التي يتورط فيها أربعة وزراء حكوميين، تستمع المحكمة الآن إلى آخر شاهد لصالح الادعاء. وبالتالي فإن مرحلة الدفاع أصبحت وشيكة.

وتتمثل استراتيجيتنا في إعطاء الأولوية لإكمال المحاكمات الثلاث المتعددة المتهمين الهامة التي يحاكم فيها ١٤ متهماً. ونقدر أن يتم إكمالها في عام ٢٠٠٦.

التحقيق في ١٦ شخصا الذي أسفر عن صدور طلبات بتثبيت لوائح الاتهام بحق ثمانية أشخاص. وأود أن أشيد بالمدعي العام على إكماله تلك المهمة قبل أربعة أشهر من الموعد المحدد في استراتيجيتنا للإنجاز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وإن دوائر المحكمة تنظر في الوقت الحاضر في تلك الطلبات. وسمحوا لي أن أشدد على أن الدول يجب عليها أن تتعاون بغية نقل الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء إلى أروشا.

الوصف الإجمالي الذي قدمته من فوري يبين أنه تحقق تقدم مطرد في أروشا. وهذا الأسبوع يجري نقل ١٦ متهما من وإلى قاعات المحكمة كل يوم. وذلك الرقم سيرتفع إلى ٢٠ في الأسبوع القادم. ويجري استخدام قاعات المحكمة الأربع إلى الحد الأقصى. والأنشطة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بلغت ذروتها. وقد ظهرت مشاكل معينة لم تكن متوقعة، ولكننا حسمناها. وبوسعي بالتالي أنؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستكمل محاكماتها في الموعد المقرر بحلول نهاية ٢٠٠٨.

أما بعد، فإن من الأساسي إتاحة الموارد الضرورية للسماح لنا بإكمال مهمتنا. وعلى سبيل المثال، برهنت الآثار السلبية لتجميد التوظيف في العام الماضي على أهمية تسديد الدول لأنصبتها في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

إن استراتيجية الإنجاز لدائرة الاستئناف نوقشت باختصار في الفقرة ٨ من تقريرنا. ومن السابق لأوانه الخوض في التفاصيل في هذه المرحلة. وسمحوا لي أن أقول ببساطة إن رئيسي المحكمتين يتشاوران حول هذا الموضوع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن عمل مجلس التنسيق، المؤلف من الرئيس والمدعي العام وأمين سجل

رابعة، استنادا إلى المساهمات الطوعية. وبعد تلقي المساهمات من حكومتي النرويج والمملكة المتحدة، والحصول على الموافقة الضرورية من مقر الأمم المتحدة، استكمل تشييد قاعة المحكمة الرابعة في وقت قياسي: في غضون أربعة أسابيع فقط. وكانت تكاليف البناء نصف تكاليف التشييد لأي من قاعات المحكمة الثلاث الأولى.

وتم افتتاح قاعة المحكمة الرابعة صباح يوم ١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وبدأ استخدامها فعلا في نفس اليوم. إنها تشكل عنصرا مهما من استراتيجيتنا للإنجاز. ولأننا كنا نجري تسع محاكمات ولم تكن لدينا سوى ثلاث قاعات كانت القضايا تسير ببطء شديد. والحل كان تقسيم العمل إلى نوبتين صباحية ومساءلية. وتوخيا للكفاءة، تسمح كل نوبة بتكريس ما يقرب من أربع ساعات عمل في قاعة المحكمة، في حين أن دورة النهار الكامل لا تسمح إلا بتكريس ما يقرب من ٦ ساعات من العمل في قاعة المحكمة. وكان لهذا تأثير خاص على المحاكمات المتعددة المتهمين، التي تتطلب وقتا طويلا في قاعة المحكمة. لقد سهّل تشييد قاعة محكمة رابعة تحقيق تقدم مطرد في تلك المحاكمات.

يتذكر المجلس أنه، إضافة إلى المتهمين الخمسين الذين إما أن محاكماتهم قد استكملت أو أنها تسير على قدم وساق، فإن ١٦ محتجزا ينتظرون محاكماتهم في مرفق الاحتجاز في أروشا. ولم يصل محتجزون جدد إلى أروشا منذ تقريرنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وإن محاكمات أولئك المحتجزين ستبدأ حالما يفسح المجال في قاعة المحكمة. وستبدأ محكمتان منها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

وسيتناول المدعي العام، في عرضه الشفوي، مسألة نقل المحاكمات. وسيعقب أيضا على قضايا ١٤ متهما صدرت بحقهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء، وكذلك على

من المنظمات غير الحكومية ورسائل كثيرة من الضحايا، تقول إن أفرادا كثيرين آخرين ينبغي توجيه لوائح اتهام رسمية لهم، وتعرب عن القلق بشأن قدرة القضاء المحلي على إقامة العدل بإنصاف وفعالية. وبينما لن يحدث تراجع، ولأننا ملتزمون تماما باستراتيجية الإنجاز، فإنني أود ببساطة أنؤكد للمجلس أهمية دعم السلطات القضائية الوطنية ومتابعة عملها عن كثب من أجل كفالة تحقيق العدالة.

لقد حدث عدد من التطورات الإيجابية منذ تقريرني الأخير. وقد استسلم ما لا يقل عن ٢٠ متهما منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بمن فيهم عشرة كانوا هارين لفترة طويلة. وقد واصل الادعاء العام تقديم طلبات بموجب المادة ١١ مكررا لإحالة من وجهت لهم لوائح اتهام رسمية، وهم من المستوى المتوسط إلى المستوى المتدني، إلى السلطات القضائية المحلية. وقدمت أيضا طلبات تقترح ضم قضايا على ذات الجرائم من أجل تفادي تكرار المحاكمات بذات الأدلة والشهود. أخيرا وليس آخرا، فإن رفع التجميد عن التوظيف قد سمح لمكتبي بتوظيف الموظفين الضروريين من أجل الاستعداد الكفء وإدارة المحاكمات والاستئنافات المتبقية.

وللأسف، فإن تلك التطورات الإيجابية يغطي عليها الفشل المتواصل من السلطات ذات الصلة في إلقاء القبض على عشرة هارين وتسليمهم، بمن فيهم أولئك المذكورون عدة مرات في قرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار البند السابع من الميثاق. وما دام رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنيتي غوتوفيا يتمكنون من الهروب من العدالة وتحدي المجتمع الدولي، سيظل عمل المحكمة ناقصا.

قبل عشرة أيام زرت بلغراد وزغرب وسرايفو لمناقشة التعاون مع السلطات ذات الصلة. وفي سرايفو، التقيت أيضا مع أسر ضحايا الإبادة الجماعية في سربرنيتسه. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، يتضح جليا أن التوقعات الكبيرة لدى الضحايا في المجتمع الدولي وفي المحكمة الجنائية

المحكمة يظل مفيدا جدا. ومن المهم أيضا القول إن مساهمة أفرقة الدفاع في عمل المحكمة تحظى بتقدير عال.

وتواصل المحكمة تقدير التعاون من السلطات الرواندية. ولا يزال هناك تدفق مستمر للشهود من كيغالي إلى أروشا. ومن الأساسي أن يتلقى الطرفان، الادعاء العام والدفاع المساعدة الضرورية فيما يتعلق بالشهود والوثائق من رواندا. ويسهم ذلك في نزاهة الإجراءات في أروشا وتحقيق الكفاءة.

ومن حين إلى آخر، تثار ادعاءات بتخويف شهود الادعاء أو الدفاع. وتضع المحكمة تلك الادعاءات محمل الجد الشديد وتجري بشأنها تحقيقات بغية الوصول إلى حقيقة الأمر.

هذه هي أهم جوانب التقدم المحرز منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويتضمن التقرير تفاصيل إضافية. وستكون تعليقات أو أسئلة الأعضاء موضع تقدير شديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس موسى على تقريره. وأعطي الكلمة الآن للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة السيدة كارلا ديل بونتي.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف أن أكون هنا مرة أخرى لأقدم تقييما عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وقد تم بالفعل توزيع تقييم مكتوب، وأعتمد الآن التركيز على المواضيع الرئيسية.

يمكن الإبلاغ عن إحراز تقدم كبير بشأن المكونات الرئيسية لاستراتيجية الإنجاز. فقد تمت جميع التحقيقات، وصدرت آخر لوائح اتهام رسمية بنهاية عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، ينبغي أن يعلم المجلس أن العديد من جماعات الضحايا، وأيضا ممثلي المجتمع المدني، لا يفهمون ببساطة كيف يمكن أن تغلق التحقيقات في هذه المرحلة. وأتلقى تقارير عديدة

الاعتقال. فمنذ ٢٥ نيسان/أبريل، حينما نُقل نيبوسيا بافكوفيتش إلى لاهاي، لم تحدث عمليات نقل أخرى. ويبدو أن ذلك يشير إلى أن سياسة التسليم الطوعي التي تفضلها السلطات الصربية قد وصلت إلى حدها الأقصى.

ومن الأساسي أن تتعاون السلطات في بودغوريتشا وبنيلوفا بقدر أكبر مع بلغراد وأيضا مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومع القوة الأوروبية في البوسنة والهرسك. وهذه هي الطريقة الواعدة بأكبر قدر لتحديد مكان رادوفان كراديتش. كما أن الدعم السياسي من المجتمع الدولي يظل يكتسي أهمية كبيرة. ومن المشجع أنني تلقيت في بروكسل وسرايفو، تأكيدات من قادة الناتو والقوة الأوروبية بكامل التزامهم بهذه القضية.

وتواصل كل المعلومات المتوافرة لدي إظهار أن هارين هما فلاستيمير ديورديفيتش ودران زلنوفيتش موجودان في روسيا. وقد أبلغت السلطات الروسية بالمعلومات ذات الصلة بشأن هذين الهارين، وأعربت عن استعدادي للسفر إلى موسكو لإجراء مناقشة إضافية مع السلطات الروسية. وفي ٧ حزيران/يونيه تلقيت ردا منها يبلغني بأن السلطات المعنية تواصل إجراء تحقيقاتها بشأن الأشخاص المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بمن فيهم السيد ديورديفيتش والسيد زلنوفيتش. والسلطات الروسية على ثقة بأن الأشخاص الذين اقترفوا جرائم جسيمة ستنتظر فيها المحكمة ينبغي البحث عنهم وملاحقتهم. وأعربت السلطات الروسية أيضا عن استعدادها لتقديم قدر أكبر من المساعدة للمحكمة في التحري على الأشخاص المتهمين وملاحقتهم.

ولكنني أظل أشعر بالقلق إزاء فشل السلطات الكرواتية في الوفاء بالتزامها بتحديد مكان أني غوتوفينا وإلقاء القبض عليه وتسليمه. ففي الجزء الأول من هذا العام،

الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تتحقق بعد، ولن تتحقق ما لم يتم تسليم كراديتش وملاديتش إلى لاهاي. وفي غضون أقل من شهر، ستمر عشر سنوات على الإبادة الجماعية في سربرينيتسه. وسيتم إحياء هذه الذكرى في سربرينيتسه ذاتها وفي أماكن أخرى. وسيستاءل الحضور كافة: لماذا لا يزال الأفراد المسؤولون مسؤولية رئيسية عن الإبادة الجماعية طلقاء، بعد عشر سنوات من وقوع الجرائم وبعد عشر سنوات من توجيه لوائح الاتهام الرسمية لهم؟ وكعلامة على الاحتجاج واحتراما للضحايا، قررت عدم المشاركة في أي إحياء لذكرى الإبادة الجماعية ما لم يتم القبض على كراديتش وملاديتش.

وحدث تغير كبير في أسلوب تفكير السلطات الصربية. إذ يتواصل تحسن الحصول على الوثائق، بما فيها السجلات العسكرية، وكذلك الوصول إلى الشهود. ومع ذلك، تظل هذه العملية شديدة البطء والتعقيد. والأمر الأشد أهمية هو أنه بعد بياني الأخير أمام المجلس، بدأت صربيا أخيرا في نقل الهارين ومن وجهت إليهم حديثا لوائح اتهام رسمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نقلت الحكومة الصربية، منفردة، أو بمساعدة وزير داخلية جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك، ١٤ متهما، بمن فيهم ستة متهمين وجهت لهم لوائح اتهام عن اقتراف جرائم في سربرينيتسه. وهناك سبعة هارين آخرين يمكن أن تطالهم أيدي السلطات الصربية، إما منفردة أو بالتعاون مع الجبل الأسود وجمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك: كراديتش، وملاديتش، وتولمير، وهاجيش، وميلان وسيردويي لوكيتش، وزوبليانين. ويعد كراديتش وملاديتش وتولمير المتهمين الثلاثة المسؤولين بأكبر قدر عن الإبادة الجماعية في سربرينيتسه. وقد أعطاني رئيس الوزراء كستوننتسه تأكيدات بأن حكومته ستفي بوعودها فيما يتعلق بالهارين المتبقين، وأتوقع منه الوفاء بتعهداته. ومع ذلك، أفهم أنه غير راغب في تنفيذ عمليات

كما أنه من الممكن محاكمة كراديتش وملاديتش في محاكمة واحدة إذا تم تسليمهما في نفس الوقت.

إن ضم القضايا في محاكمة واحدة طريقة يعتزم مكثي اللجوء إليها كلما كان ذلك ممكناً بهدف توفير وقت المحكمة، مع المحافظة على جميع ضمانات المحاكمة السليمة. ومن الواضح أن ضم القضايا يعد أكثر كفاءة حيث أن أسس الجريمة الواحدة لا حاجة إلى إثباتها بصفة متكررة، ولذلك من الممكن إحضار الشهود أنفسهم إلى لاهاي مرة واحدة. وقد قدمت حتى الآن ثلاثة التماسات لإجراء محاكمات تضم كل منها مجموعة من القضايا، ويجري الآن النظر في ضم مجموعة أخرى من القضايا. وهذه إحدى النواحي التي ركز عليها مكثي من أجل بذل أقصى ما يمكن لتنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجية الإنجاز.

وهناك تطور هام آخر في سياق إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية. فما زال مكثي يواصل تقديم المساعدة لبناء قدرات قضائية محلية ذات مصداقية من خلال الإسهام بالخبرات وتدريب القضاة والمدعين. كما أننا ساهمنا في الجهود الحثيثة التي بذلت لتحسين التعاون القضائي بين المدعين العامين في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود. وفي الأسبوع الماضي اشتركنا في اجتماع عقد في بريجوني، كرواتيا، بهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن إجراءات الإحالة فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة. والهدف من ذلك هو أن نضمن أن العقوبات القضائية أمام إحالة المواطنين التابعين للبلد لن تؤدي إلى الإفلات من العقاب.

ونتيجة لهذه الجهود المشتركة تم تطوير القدرات في المنطقة كلها بحيث يمكن إحالة القضايا الخاصة بالرتب المتوسطة والدنيا التي لا يمكن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، محاكمتها في لاهاي. وفضلاً عن ذلك، فإن منظمة الأمن

لم تكن الجهود التي بذلتها السلطات استباقية ولا مركزة، ووقعت عدة حوادث استغلت فيها معلومات حساسة من أجل إعاقة التحريات عن غوتوفينا والشبكة التي تحميها. وكانت هناك أيضاً حملات إعلامية، في بعض الأحيان كانت تعتمد على وثائق سرية سربت إلى وسائط الإعلام، تحاول زعزعة مصداقية المحكمة أو شركائنا في زغرب. ويدل هذا على أن غوتوفينا لا يزال يعتمد على شبكات دعم نشط، بما في ذلك داخل مؤسسات الدولة.

وفي شهر نيسان/أبريل قدمت كرواتيا خطة عمل تستهدف تحديد مكان غوتوفينا. وحسب تقييمي، فإن المزيد من التقدم الجدي في تنفيذ الخطة لا بد أن يؤدي إلى غوتوفينا. وقد أكد لي رئيس الوزراء السيد سندر على التزامه الشخصي الراسخ في هذا المجال. ولكن هناك حاجة إلى بضعة أشهر أخرى لتحديد ما إذا كانت السلطات الكرواتية ستفعل كل ما في وسعها في هذه المرة من أجل اعتقال وتسليم غوتوفينا. وحتى يمثل غوتوفينا أمام المحكمة في لاهاي، أو حتى توفر كرواتيا معلومات دقيقة عن المكان المحدد الذي يوجد فيه هذا الهارب من وجه العدالة، فإنه من المتعذر القول إن كرواتيا تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن إحالة العشرة الآخرين الهاربين من وجه العدالة إلى لاهاي هي أكبر عقبة أمام استراتيجية الإنجاز. فهذا يخلق حالة من عدم اليقين تعرقل إمكانية التخطيط المناسب لإجراء المحاكمات. وذلك قد يضطر المحكمة إلى إجراء عدة محاكمات بدلاً من ضم عدد من القضايا في محاكمة واحدة. ومن الممكن مثلاً أن يضم إلى محاكمة جورجيفيك ستة ممن وجهت لهم لوائح الاتهام بارتكاب جرائم في كوسوفو من جانب القوات الصربية. ويمكن أن يضم إلى محاكمة توليمير ثمانية من المتهمين في عملية الإبادة الجماعية في سربرينته.

الإجراءات اللازمة بشأن الموارد فوراً. وتم إلغاء ما يزيد على ثلث الوظائف في قسم التحقيقات. وتشتمل الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ على نقل وظائف من قسم التحقيقات إلى دائرة الادعاء، بحيث لا يستبقى في قسم التحقيقات إلا العدد اللازم من الوظائف لدعم المحاكمات وإحالة القضايا إلى المحاكم المحلية. كما أن نقل الموظفين هذا سيعيننا في التعامل مع عبء أكبر من العمل في دائرة الادعاء وفي قسم الاستئناف. ويتركز جل اهتمامنا الآن على السير السليم للمحاكمات وعلى إجراءات الاستئناف.

ومع أن هذه التدابير الداخلية من شأنها أن تعزز احتمالات نجاح استراتيجية الإنجاز، إلا أننا شاهدنا خلال الشهور الماضية تحسناً كبيراً في الظروف الخارجية التي تؤثر بشكل قوي على استراتيجية الإنجاز. إن صربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وجمهورية صربسكا الواقعة ضمن البوسنة والهرسك، ما زالت جميعها لا تتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكنها أظهرت جميعها تقدماً كبيراً في تعاونها. وإن رئيس الوزراء سندر في زغرب، ورئيس الوزراء كستونتسه والوزير لاتشيك في بلغراد، والوزير ميتاسفيتش في بانيا لوقا، جميعهم أظهروا التزاماً حقيقياً بتسوية جميع المسائل المتبقية في إطار تعاونهم مع المحكمة. ولا بد من الاستفادة من الزخم الحالي من أجل تقديم الهاريين من وجه العدالة إلى المحاكمة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يساهم بدوره في هذه العملية من أجل ضمان نجاح المحكمة الجنائية الدولية. إن طاقات قوة الناتو والاتحاد الأوروبي بالغة الأهمية في تسليم كرايتش إلى العدالة. وما زالت قوة جاذبية الاتحاد الأوروبي تشكل حافزاً سياسياً رئيسياً لبلدان يوغوسلافيا السابقة، وينبغي أن يبقى ذلك الحافز قائماً. ولا بد لمجلس الأمن أن يستمر في توجيه اهتمامه إلى عملنا.

والتعاون في أوروبا قد قررت في ١٩ أيار/مايو، استجابة لطلي، إبداء التعاون مع مكتي في رصد القضايا التي تتم إحالتها للمحاكمة في المنطقة. وقد سهلت هذه التطورات الإيجابية في تنفيذ مكتي لسياسته الخاصة بتقديم التماسات وفقاً للقاعدة ١١ بشأن عدم المحاكمة مرتين على نفس الجرم إلى دوائر المحكمة لدى إحالة مثل هذه القضايا إلى المحاكم المحلية. وقد قدمت أربعة التماسات منذ تقديم تقرير الأخير. وإجمالاً، تم تقديم ١٠ التماسات متعلقة بـ ١٨ متهما.

وقد قررت مؤخراً سحب واحد من تلك التماسات متعلق بثلاثة أشخاص متهمين بجرائم ارتكبت في فوكوفار. وقد استحوذت تلك القضية على اهتمام المجتمع الدولي منذ فترة طويلة حيث أنها كانت هدفاً لقرار مجلس الأمن ١٢٠٧ (١٩٩٨) في عام ١٩٩٨. وأثناء زيارتي الأخيرة إلى المنطقة أصبحت مقتنعة بأن قضية الثلاثة من فوكوفار ذات حساسية شديدة، وبأن أي قرار من المحكمة بإحالتها سيؤدي إلى سحق بالغ في البلد المرشح لإحالة القضية إليه، سواء كان صربيا والجبل الأسود أو كرواتيا. ولذلك، انتهيت إلى أن إحالة القضية إلى بلغراد أو زغرب لن يكون في مصلحة العدالة. وفي ضوء هذه التطورات، من الأفضل أن تجري محاكمة قضية الثلاثة من فوكوفار في لاهاي.

وقد أصدرت المحكمة قرارها الأول بشأن التماس وفقاً للقاعدة ١١ في ١٧ أيار/مايو، حيث قررت الموافقة على التماس الادعاء بإحالة قضية ستانكوفيتش إلى البوسنة والهرسك. وما زال مكتي ينظر في إحالة عدد آخر من القضايا.

لقد دلل مكتي، باستكمال جميع تحقيقاته بنهاية عام ٢٠٠٤، على التزامه باستراتيجية الإنجاز. كما اتخذنا

الثماني في الأسبوع الماضي لتأكيدا بحلول الموعد المقرر في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد أغلقت ملفات القضايا الثماني الأخرى بسبب عدم توفر الأدلة الداعمة للتهمة الموجهة. ومع ذلك، لا بد أن أشير إلى أن الانتهاء من التحقيقات وتوجيه الاتهامات لا يرتبطان إلا بالتهامات الإبادة الجماعية ولا يتضمنان أية ادعاءات ضد الجبهة الوطنية الرواندية. والعمل مستمر في ما يخص تلك الادعاءات.

وسيؤدي الانتهاء من التحقيقات إلى تخفيض مطرد في عدد موظفي مكتب المدعي العام لقسم التحقيقات في كيغالي وإعادة توزيع الأفراد من ذلك المكتب على أجهزة أخرى تابعة للمحكمة من أجل تعزيز قدراتها. ومع ذلك، سيلزم الأمر الاحتفاظ ببعض القدرات التحقيقية في مكتب كيغالي، ومواصلة الاحتفاظ بها، بالرغم من تراجعها بنهاية عام ٢٠١٠، بغية الإعداد للمحاكمات ودعم المحاكمات والطعون وتعقب واعتقال الهاربين وإدارة شؤون المبلغين والشهود المهمين.

وسينصب تركيز عملنا في الادعاء العام في الأشهر المقبلة على توجيه الاتهام في قاعة المحكمة بخصوص المتهمين الـ ٢٥ الذين تجري محاكمتهم، وإعداد القضايا الخاصة بالمتحجزين الـ ١٦ الباقين وآخر مجموعة من الأشخاص الذين وجهت إليهم الاتهامات بشأن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، من أجل ضمان إعدادهم للمحاكمة؛ وتنفيذ استراتيجية تعقب واعتقال الهاربين بطريقة أكثر فعالية، والبدء بإجراءات إحالة المتهمين إلى الولايات القضائية الوطنية لبدء محاكمتهم.

وأبلغ رئيس المحكمة من فوره مجلس الأمن بالتقدم المحرز في هذه القضايا منذ آخر تقرير لنا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولذلك فإنني لا أود أن أكرر تفاصيل التقدم المحرز في تلك القضايا. وغني عن البيان القول إن هناك الآن ٢٥ متهما تجري محاكمتهم، وهو أعلى رقم للمتهمين حتى

سيصادف ١٠ تموز/يوليه مرور ١٠ سنوات على عملية الإعدام بدون محاكمة لأكثر من ٧ ٩٠٠ مسلم من الرجال والفتيان، التي اعتبرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملية إبادة جماعية. وبعد أسابيع قليلة من تلك الواقعة أصبح منفذان رئيسيان لتلك الإبادة الجماعية هارين من وجه العدالة. ولا يمكن القبول بهذه الحالة بعد الآن. لقد حان الوقت لوضع حد للإفلات من العقاب. وهناك زخم الآن لا بد من البناء عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية دل بونتي على العرض الذي قدمته.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد حسن بوبكر جالو.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى القاضي إريك موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بعرض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وأمامكم الآن وثيقة معدلة لاستراتيجية الإنجاز، مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. إن محور واستراتيجيات الإنجاز ما زالت هي نفسها. ولكن مع مضي الوقت، سنستمر في تعديل البيانات الإحصائية والتفاصيل كما يقتضي الأمر.

إن نهاية ٢٠٠٤ شكلت مرحلة هامة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ووفق أحكام تلك الاستراتيجية، التي وافق عليها مجلس الأمن بقراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تمكّننا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من استكمال جميع التحقيقات المتبقية بشأن الإبادة الجماعية. وكان أماننا قبل ذلك التاريخ ١٦ هدفا يجري بشأنها التحقيق. كما أننا انتهينا من تقييم الأدلة المتوفرة المتعلقة بتلك القضايا. وقد قررنا وفقا للأدلة والقانون توجيه لوائح الاتهام ضد ثمانية من الأشخاص المتهمين الذين كانوا قيد التحقيق. وقد قدمت لوائح الاتهام

زيادة قدرة الوحدة بموظفين إضافيين. كما اعتمدت الوحدة حاليا استراتيجية لضمان وجود مادي أكبر لأعضائها في الميدان بدلا من وجودهم في المقر في أروشا وكيغالي. وقد شُرع في الاتصال بالسلطات السياسية وسلطات إنفاذ القوانين ومواصلته في البلدان التي يُشتبه أن الهاربين لجأوا إليها. وقمت شخصا في أوائل هذا العام بزيارات إلى خمسة بلدان أفريقية، حيث تمكنت من إجراء مشاورات رفيعة المستوى مع القيادات السياسية فيها. وتلقيت تأكيدات بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جميع البلدان المعنية. ووافق كل من البلدان الخمسة على إقامة آلية مشتركة مع فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام يمكن من خلالها التعاون في تعقب واعتقال الهاربين. ويجري العمل على إقامة تلك الآليات المشتركة. كما سنحت لي الفرصة لعقد مناقشات مفيدة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك مع الاتحاد الأفريقي حول أساليب التعاون في ذلك الصدد، وخاصة ما يتعلق بالهاربين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبدأ في شباط/فبراير من هذا العام، تنفيذ استراتيجية إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، التي أيدتها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، عندما قمت بتسليم ١٥ ملفا إلى المدعي العام في رواندا. وتتعلق تلك الملفات بأشخاص متهمين كانوا رهن التحقيق، ولكن لن تُوجه إليهم قرارات اتهام في المحكمة الدولية. وأُقر تسليم ١٠ ملفات إضافية إلى السلطات الرواندية قريبا. وكل هذه الملفات تشكّل جزءا من القضايا الـ ٤١ قضية التي تقرر، بموجب استراتيجية الاستكمال، نقلها بالإحالة أو تسليم ملفاتها إلى الولايات القضائية الوطنية. ومع الاتهامات الثمانية الجديدة، يصل العدد الإجمالي للقضايا إلى ٤٥ قضية.

وهناك عدد كبير من القضايا الباقية للإحالة يرتبط بالأشخاص المتهمين الذين ما زالوا مطلقي السراح، أو

الآن في المحكمة، ومن المتوقع أن يستمر ذلك المستوى حتى عام ٢٠٠٦ قبل أن ينخفض.

وأود كذلك أن أوجه انتباه المجلس إلى أن مكتب المدعي العام قد تفاوض مع أحد المتهمين، روتاغانيرا، وانتهى إلى التوصل إلى اتفاق معه على الاعتراف بارتكاب الجرم؛ وكان ذلك الاتفاق هو الأول من نوعه الذي تم التوصل إليه منذ عدة سنوات والذي أدى إلى إدانة المتهم. ونحن على استعداد لإجراء هذه المفاوضات بشأن الاعتراف بارتكاب الجرائم. وفي الواقع فإن المناقشات ما زالت جارية في ما يتعلق بقضايا أخرى.

ويقترح مكتي أيضا ضمان أن تكون القضايا المتعلقة ببقية المحتجزين والمتهمين الآخرين جاهزة للمحاكمة بحلول أوائل العام القادم. وسيتم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاستعداد للمحاكمة حتى يمكن البدء ببعض القضايا حينما يتوفر في قاعات المحكمة الوقت اللازم للمحاكمة ومكافئها. وفي ما يتعلق بما تبقى من عام ٢٠٠٥، فإن مكتب المدعي العام على استعداد للبدء بالمحاكمات المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد خمسة من الأشخاص المتهمين، وقد تم بالفعل تحديد موعد لمحاكمة ثلاثة منهم هذا العام - وهم زيغيرانيرازو، ومبامبارا، وبيكيندي.

وكما قلت، فإنه من المتوقع أن يكون العام المقبل هو الأكثر ازدحاما في تاريخ المحكمة، مع وجود أكبر عدد من المتهمين الذين تجري محاكمتهم. ولكنني أعتقد أن لدينا القدرة الكافية في مكتب المدعي العام على تناول ذلك العدد من القضايا، وذلك برفع الحظر المفروض على التعيينات وإعادة التوزيع المناسب للموظفين من مكتب كيغالي.

ولا تزال عملية تعقب واعتقال ١٤ هاربا تمثل أولوية عليا. وكان تنظيم واستراتيجيات وحدة التعقب محلا للاستعراض، ونتيجة لذلك أُتخذت ثلاثة تدابير. فقد تم

الـ ١٣ سيتعين محاكمتها أمام المحكمة الدولية. وسيشكل ذلك عبئا إضافيا ينبغي أيضا القيام به قبل الموعد النهائي المحدد بنهاية عام ٢٠٠٨.

وما زلنا نلتزم التزاما قويا باستراتيجية الاستكمال، ومتفائلين بأنه، مع مواصلة توفير الموارد الضرورية من الممكن الوفاء بالمواعيد النهائية للانتهاء من المحاكمات الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨ والانتهاء من الطعون بنهاية عام ٢٠١٠. وسنواصل السعي بلا كلل لتحقيق تلك الغاية. إن الأجهزة الثلاثة للمحكمة تحت قيادة مجلس التنسيق ورئيسه، القاضي إريك موسى، مصممة على تحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد نتطلع إلى التعاطف الشديد معنا لدى النظر في مقترحاتنا لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، التي لها أثر على توفير الموارد اللازمة للإنجاز.

ومع ذلك، ما زلنا نؤكد على ضرورة تقديم الدعم والتعاون الدوليين على أكمل وجه، خاصة بشأن تعقب واعتقال الهاربين الأربعة عشر الذين ما زالوا مطلقي السراح، وكذلك التعاون في إحالة القضايا ونقل الشهود إلى أماكن جديدة وتوفير الحماية لهم، هؤلاء الشهود الذين تعتبر شهادتهم حاسمة لنجاح المحكمة، ولكنهم يتعرضون باستمرار هم وعائلاتهم للتهديد بسبب شجاعتهم في الإدلاء بشهادتهم. ورواندا، بصفتها الدولة التي تحظى بالولاية القضائية الرئيسية على جرائم الإبادة الجماعية تلك والدولة التي، كما قلت، تبدي حتى الآن أكبر اهتمام بالإحالات، أوضحت أنها ستطلب توفير موارد لتعزيز قدرات نظامها القانوني والإصلاحي من أجل تناول تلك القضايا. ومجلس الأمن، في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، إذ يلاحظ في الفقرة العاشرة من الديباجة أن

”تعزيز النظم القضائية الوطنية أمر هام للغاية لسيادة القانون عموما ولتنفيذ استراتيجيتي

المحتجزين في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا. وستقرر الدوائر الابتدائية للمحكمة إحالة هذه القضايا إلى الولاية القضائية الوطنية، بناء على طلب المدعي العام. وستقرر كل الإحالات للأشخاص المتهمين على أساس ما إذا كان المتهم سيحصل على محاكمة عادلة أو لا يكون عرضة لتطبيق عقوبة الإعدام بحقه في بلد الإحالة.

وكما أبلغت المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لم يدلل عدد كبير من البلدان على استعداده لتلقي قضايا من المحكمة أو اهتمامه بذلك. وما زالت رواندا البلد الذي يهتم أساسا بتلك المسألة. وفي مناقشات مع السلطات الرواندية أشرت إلى التدابير التي يجب أن تتخذها بشأن ضمان إجراء المحاكمات العادلة واستبعاد عقوبة الإعدام، بوصفها شرطا مسبقا لأي طلبات يقدمها المدعي العام إلى الدوائر الابتدائية في المحكمة. وما زلت في انتظار اتخاذ هذه التدابير.

كما أعربت ثلاثة بلدان أوروبية، من حيث المبدأ، عن اهتمامها بتلقي بعض تلك القضايا. وهناك ست قضايا قيد البحث، على التوالي، لدى الولايات القضائية الوطنية في تلك البلدان، وأتوقع صدور قرار عما قريب من السلطات المختصة في ما إذا كانت ستقبل تلك القضايا. وقد أسفر بالفعل ملف قضية كان مكثي قد أحاله في عام ٢٠٠٤، عن إدانة أحد الأشخاص المتهمين وإلقاء القبض عليه في أحد الولايات القضائية الأوروبية. ومن المتوقع أن تبدأ محاكمته قريبا.

وأقترح في الأشهر القليلة المقبلة تقديم طلبات إحالة إلى الدوائر الابتدائية في المحكمة بشأن بعض المتهمين الـ ١٣ الباقين. وفي حالة استحالة نقل تلك القضايا لأي سبب من الأسباب - سواء أكان ذلك بسبب تردد الدول في قبول القضايا أم بسبب عدم القدرة على الحصول على أوامر الإحالة من الدوائر الابتدائية في المحكمة - فإن تلك القضايا

تشيد الولايات المتحدة بعمل كلتا المحكمتين وتؤيد هذا العمل بشدة. وقد سررنا بزيادة الكفاءة التشغيلية، بالرغم من أننا بطبيعة الحال دائما منفتحون للأفكار الجديدة بغية إجراء تحسينات إضافية.

لقد أيد هذا المجلس استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين وما زال يؤيدهما. ويلزم المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة حتى يمكن المضي قدما في إجراء محاكمات محلية ذات مصداقية للمتهمين بتهم ذات مستوى منخفض ومتوسط. والولايات المتحدة ملتزمة بتقديم تلك المساعدة. وإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي أيضا، بطبيعة الحال، يتعين أن يفي بالتزامه بالمساعدة على تقديم أبرز المتهمين المتبقين إلى العدالة - وهم كراديتش وملاديتش وغوتوفينا وكابوغا - وغيرهم من المتهمين الهاربين. وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد على نحو خاص البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وكينيا المساعدة على تقديم هؤلاء المتهمين إلى المحكمتين في لاهاي وأروشا.

ونحيي الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا لتحسين التعاون مع المحكمة اليوغوسلافية، بينما تواصلان الإصرار على أنهما تساعدان على تقديم كراديتش وملاديتش إلى العدالة.

ونناشد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أن تنهي جميع علاقاتها بالمتهمين بارتكاب جرائم حرب وأن تبلغ محكمة رواندا بالمكان الذي يمكن أن يتواجد فيها أولئك المتهمون.

ولاحظنا طلب الرئيس ميرون في ما يتعلق بإنشاء غرفة جديدة للمحكمة وبتعيين قضاة مخصصين إضافيين، ومنتظر مع الاهتمام تقديم طلب مفصل يشمل توضيحا

الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خصوصا.

يطلب في الفقرة ١ من المنطوق

”إلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات لمساعدة المحاكم الوطنية في تحسين قدرتها على البت في القضايا المخالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إطار استراتيجية الإنجاز لكل منهما“.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي الآن بتلك التوقعات للدول المؤهلة والراغبة حتى يمكن أن تصبح إحالة القضايا واقعا استراتيجيا.

وما زالت العلاقات بين رواندا ومكتب المدعي العام والمحكمة بأسرها علاقة جيدة جدا، مع تقديم الدعم في تيسير إمكانية الوصول إلى الشهود والأدلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مجلس الأمن، من خلالكم، سيدي، والدول الأعضاء وأعضاء الأمانة العامة، الذين ما زالوا يدعمون المحكمة صوب التنفيذ الناجح لولايتها وإنجاز هذه الولاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

السيد روستو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس موسى والمدعية العامة ديل بونتي والمدعي العام جالو على تقاريرهم وبياناتهم.

ونحن أيضا، مثل القاضي ميرون والمدعية العامة ديل بونتي، ندرك أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لوقوع مجزرة الإبادة الجماعية في سربرينيتشا. كما أنه يصادف الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاقات دايتون.

الآخر، السيد فيليسيان كابوغا، إلى الولاية القضائية التي تتخذ من أروشا مقرا لها.

ويشكل نقل القضايا التي تشمل متهمين بتهم منخفضة ومتوسطة المستوى إلى الولاية القضائية الوطنية عنصرا أساسيا لاستراتيجيتي الإنجاز. ونؤمن بأن ذلك النهج لن يؤدي إلى تخفيف عبء عمل المحكمة فحسب، بل سيسهم أيضا في تعزيز الملكية المحلية.

ونرحب بالافتتاح الذي جرى مؤخرا لدائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، ونشجع موظفي المحكمتين على مواصلة جهودهم الرامية إلى توطيد قدرات النظم المحلية للعدالة الجنائية بغية التعامل مع تلك القضايا. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية القصوى أن تواصل جميع الدول المعنية عملية اعتماد وتكييف الأطر القانونية للمحكمتين بغية الامتثال للمعايير القانونية الدولية القائمة، بما فيها النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما يمكن استكمال النظم المحلية، على قدر الإمكان، بإنشاء شبكة من الاتفاقات الثنائية بين البلدان المعنية ووضع شروط التعاون في مجالات مثل تسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وحماية الشهود.

ويظل الموقف الثابت لوفدي وسيبقى يتمثل في أنه ينبغي أن يقدم إلى العدالة الأشخاص الذين يشتبه بارتكابهم جرائم في إطار الولاية القضائية للمحكمتين. وينبغي إقامة العدالة، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الثقافي أو العرقي للذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم. ونظرا لانتهااء مرحلة توجيه الاتهام في كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن بعض المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب الجرائم الواقعة في إطار الولاية

لكيفية تحسين تلك الموارد الإضافية لكفاءة المحكمة وتنفيذ استراتيجية إنجاز المحاكمات.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشارك المتكلمين الآخرين الإعراب عن امتناننا لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي ميرون والقاضي موسى، فضلا عن المدعين العامين السيدة كارلا ديل بونتي والسيد حسن بوبكر جالو، على بياناتهم المفيدة جدا.

كما أود أن أعرب عن الإشادة والدعم الكامل حيال العمل الهام الذي أنجزته المحكمتان حتى الآن. ونحيط علما مع شعور بالارتياح بالتقدم الذي أحرزته كلتا المحكمتين في تنفيذ استراتيجيتهما لإنجاز المحاكمات. ونشعر بالتشجيع على نحو خاص حيال نغمة التفاؤل للتقاريرين اللذين قدما إلى المجلس في ما يتعلق بتوقعات الوفاء بالخطوط الزمنية الموضحة في الاستراتيجيتين.

ونحن بالتأكيد ندرك استمرار عدد من العوامل التي قد تتدخل وتؤثر بشكل سلبي على العملية. ومن الواضح أن التعاون التام لجميع البلدان المعنية مع المحكمتين يشكل العامل الأول من تلك العوامل.

إننا نرحب، استنادا إلى التقرير الذي قدمته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بالتقييم المشجع لتعاون سلطات صربيا والجبل الأسود مع المحكمة. كما أننا نلاحظ التحول الإيجابي في نهج سلطات جمهورية صربسكا في إطار البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة.

ومع ذلك، يتعين اتخاذ خطوات إضافية، وخاصة بشأن اعتقال وتسليم المتهمين البارزين الذين ما زالوا هارين. وفي نفس السياق العريض للتعاون، أود أن ألتمس بكل احترام المزيد من التوضيح من ممثلي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بتوقعات تقديم الهارب البارز

للجرائم أمام هذه المحكمة بينما تحيل أكبر عدد ممكن من الآخرين المشتبه فيهم إلى مؤسسات قضائية وطنية لمحاكمتهم.

وفي ذلك الصدد نود أن نشكر مختلف الأطراف على إسهامها في إنشاء دائرة جرائم حرب تابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. ونود أن نشكر أيضا البلدان المعنية على المساعدة في توسيع مرافق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسرنا أيضا أن نرى في التقرير أن البلدان المعنية تعزز تعاونها بشكل أكبر مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. و تأمل الصين الحفاظ على هذا الزخم.

ولقد لاحظنا أيضا أن المحكمتين تجران تقييمات لخطط عملهما المستقبلية. وستولي الصين اهتماما وثيقا للمسائل ذات الصلة التي ستؤثر في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونشجع جميع الممارسات الرامية إلى تعزيز الكفاءة وادخار الموارد. ونعتقد أن تنفيذ استراتيجيات الإنجاز لا يزال الهدف الثابت لمجلس الأمن.

السيد تاريسي دا فونتورا (البرازيل) (تكلم

بالانكليزية): أود أولا أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي ثيودور ميرون والقاضي ايريك موسى، وكذلك المدعين العامين كارلا ديل بونتي وحسن بو بكر جالو، على تقاريرهم الوافية عن مستوى التقدم المحرز في أعمال المحكمتين وعن الصعوبات التي تسودها.

بعد مرور زهاء عشرة أعوام على إنشاء كلتا المحكمتين لا يوجد شك في أهمية إسهامهما في القانون الدولي. فيمكن اعتبار المحكمتين مثالا للالتزام المجتمع الدولي بضمان أن المسؤولين عن أشنع الجرائم التي تنتهك جوهر الكرامة الإنسانية ذاته يخضعون للمساءلة عن تلك الجرائم في محاكمات عامة.

القضائية للمحكمتين قد يبقون خارج نطاق أنشطة المحكمتين.

وكما نعلم من التقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن ١٧ من ٥١ شخصا ينتظرون المحاكمة حاليا تم الإفراج عنهم بشكل مؤقت. ومع مراعاة الطابع الخطير للجرائم التي يتهمون بارتكابها، قد يكون من المفيد أن نتلقى توضيحا للمعايير التي شكلت اتخاذ تلك القرارات.

وأخيرا، أود أن أختار مسألة واحدة تم استرعاء انتباه المجلس إليها قبل وقت قصير جدا، وأن أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم ترشيحات لمنصب القضاة المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونظرا لأن فترة ولايات القضاة الحاليين انتهت بالفعل، فإنه سيكون من المرغوب فيه للغاية أن تشرع الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن في انتخاب قائمة جديدة للقضاة، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود

في البداية أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس موسى والمدعية العامة ديل بونتي والمدعي العام جالو على تقاريرهم عن المحكمتين. ولقد لاحظنا أن كلتا المحكمتين تتخذان حاليا تدابير نشطة لتعجيل سير المحاكمات. والصين راضية عن هذا الأمر.

إن إنشاء دائرة جرائم حرب تابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك هو في الحقيقة حدث جدير بالتهنئة عليه. فإشياء هذه الدائرة لن يقلل حجم عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب بل سيساعد أيضا على تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتعزيز بناء القدرات القضائية لبلدان المنطقة. كما أننا نؤيد المبدأ الذي تنتهجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عملها على محاكمة المرتكبين الرئيسيين

بأنه إلى جانب الـ ٥٠ متهما الذين حوكموا أو ما زالوا يحاكمون يوجد ١٦ محتجزاً آخرين في معتقل في أروشا ينتظرون المحاكمة. ويرحب وفدي أيضاً بقرار المدعي العام إحالة المشتبه فيهم من غير البارزين إلى السلطات القضائية الوطنية كلما كانت البنية القضائية للبلد تصلح لذلك. ولقد اعتبر المدعي العام أن يمكن محاكمة أكثر من ٤٠ مشتبهاً به ضمن نطاق السلطة القضائية الوطنية. ولكي تكون هذه الإحالة ممكنة، فإن التعاون مع البلدان المجاورة وبلدان أخرى مهمة هو أمر أساسي.

ومع تناقص حجم عمل الدوائر الابتدائية سيتحول التركيز إلى دائرة الاستئناف، التي تنتظر فيها زيادة حجم العمل. ويتفق وفدي على أنه يجب استعراض عدد القضاة في مرحلة من المراحل. وستتابع البرازيل التقارير الدورية التي تقدمها المحكمة إلى مجلس الأمن من أجل متابعة تطورات هذا الوضع.

بالنسبة إلى فرص تحقيق استراتيجيات الإنجاز لكلتا المحكمتين، تفهم البرازيل أنه من الضروري أن تظل المحكمتان قادرتين على التعويل على ما يكفي من الموارد والموظفين لأداء مهامهما. وتشكل الصعوبات المالية تهديداً لإنجاز مهامهما وقدرتهما على تنفيذ استراتيجيات الإنجاز.

إن محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا تشكلان إنجازاً رائعاً في مكافحة الإفلات من العقاب، ونحن مقتنعون بأن مثل هذه التجربة ستسهم في تعزيز نشاط المحكمة الجنائية الدولية.

السيد مايورال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): تعتبر الأرجنتين أنه شرف لها أن يكون بيننا اليوم رئيسا المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، القاضي ميرون والقاضي موسى، وكذلك المدعيان العامان، السيدة

ومن الضروري أن تبقى المحكمتان ملتزمتين بالأهداف المحددة في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) مع تركيز الموارد والجهود للتأكد من تقديم المتهمين الأرفع شأنًا للمحاكمة. وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن زيادة عدد الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة بنسبة ٥٠ في المائة - ليصل الآن إلى ٥١، مقارنة بعدد ٣٤ في التقرير الأخير (S/2004/897) - يمكن أن تؤثر في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وفي هذا الصدد، تود البرازيل أن تؤكد مجدداً أن الإصرار على المواعيد النهائية المتشددة كما حددت في استراتيجية الإنجاز قد يجهض العدالة بدلاً من أن يساعد المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد إحالة المشتبه فيهم من غير البارزين إلى محاكم وطنية، كلما أمكن ذلك، من أجل تعجيل سير المحاكمات.

ويؤيد وفدي دائماً تعيين قضاة مخصصين كوسيلة للحفاظ على مرحلة العمل الحالية لهذه المحكمة الدولية، ونأمل للتعديلات التي أدخلت على نظامها الأساسي من خلال القرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥) أن تمكن من تعزيز مستوى مشاركة القضاة المخصصين في أعمال المحكمة. ولقد أبلغنا القاضي نيرون بأن عدد المهاربين الباقين قد انخفض بمقدار النصف منذ تقديم آخر تقرير. وبينما نرحب بذلك التقدم الرئيسي في التاريخ الحديث للمحكمة، نحث دول المنطقة على الاستمرار في التعاون مع المحكمة. فليس من المقبول أن يتجاهل أعضاء الأمم المتحدة التزامات يقتضيها الميثاق، والنظام الأساسي للمحكمة، والنظام الداخلي لمجلس الأمن وقراراته ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ترحب البرازيل بالتقدم المحرز حتى الآن. ولقد أبلغنا القاضي موسى

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تخطط الأرجنتين علما بحقيقة أن عددا من المتهمين الذين انتهت محاكماتهم أو أنها جارية قد ارتفع الآن إلى ٥٠، منهم ١٦ متهما ينتظرون المحاكمة. وذلك يوضح لنا مقدار القضايا التي تتولاها المحكمة. ونرى أن إحالة القضايا إلى أجهزة القضاء الوطنية خيار آخر من شأنه أن يمكن من تخفيف الأعباء القضائية والإسراع بالبث في القضايا المعروضة على المحكمة. ومن الأهمية بمكان أن تبقى المحكمة ومكتب المدعية العامة مجلس الأمن على علم بشأن مناقشاتها مع مختلف الدول بغية إحالة المتهمين إلى أجهزة القضاء الوطنية. وفي هذه الحالة، من الضروري أن تحصل المحكمة على ضمانات كافية من تلك المحاكم الوطنية بأنها ستكفل احترام أصول الإجراءات القضائية في كل القضايا.

وكما هو مذكور في التقرير المعروض علينا، إن مقدار القضايا التي تتولاها دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المشتركة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيزيد مع التقدم في استراتيجية الإنجاز. ويشير التقرير إلى أنه في مرحلة ما سيكون من الضروري زيادة عدد القضاة لبيتوا في الاستئنافات المقدمة بحلول عام ٢٠١٠ كآخر موعد. ونحن نؤيد ذلك.

وستصبح دائرة الاستئناف تدريجيا عاملا أساسيا في ضمان أن تكمل المحكمتان استراتيجية الإنجاز بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما طلب منهما مجلس الأمن أن تفعل في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن يكون هناك إجراء واضح في النظام الأساسي وفي قواعد الإجراءات والإثبات ينص على التعيين الدائم للقضاة في دائرة الاستئناف. والافتقار الحالي إلى وجود آلية واضحة يسمح باستخدام السلطة التقديرية لإعادة تعيين القضاة الذين يعملون حاليا في دائرة الاستئناف. وذلك من شأنه أن يؤثر على عمل القضاة في المحاكمات الجارية بإبعادهم، بدون أي

دليل بونتي والسيد حسن جالو، الذين استمعت إليهم باهتمام.

كما يعلم المجلس، فإن بلدي الذي لديه تقليد قديم يتمثل في دعم القانون الدولي والعدالة الدولية ما فتى يتابع بنشاط أعمال كلتا المحكمتين. فلا شك أن أعمال هاتين المحكمتين هي معلم هام في تطور القانون الدولي. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يعرب عن شكره على التقرير المستكمل عن أعمال كلتا المحكمتين وعن استراتيجيتهما للإنجاز (S/2005/343 و Corr.1)، الذي تم تقديمه عملا بقرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وحيث أن المعلومات المقدمة كاملة وتفصيلية، لدي مجرد بضعة تعليقات محددة بشأن مسائل يعتبرها بلدي ذات أهمية.

أولا، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نحن نقدر حقيقة الإبلاغ عن زيادة عدد المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بنسبة ٥٠ في المائة، ليصل حاليا إلى ٥١، مقارنة بعدد ٣٤ عند تقديم آخر تقرير (S/2004/897). ويجب علينا أن نفهم أنه بالرغم من أن تلك الزيادة قد تبطئ في الحقيقة سير العمل إلا أنها أمر هام. ومن ثم، يبدو لنا ملائما أن ينشأ الفريقان العاملان للقضاة وأن تسند إليهما المسؤولية عن دراسة إجراءات وممارسات لتعجيل سير المحاكمات. ووفقا لذلك، نعتقد أن إمكانية اللجوء إلى القضاة المخصصين طريقة يمكن بها تخفيف أعباء المحكمة سريعا وبفعالية. ونأمل أن يتسنى أخيرا إجراء انتخابات القضاة المخصصين - التي تعين تأجيلها أكثر من مرة بسبب عدم وجود العدد الكافي من المرشحين. ونحن نرى أنه ينبغي النظر في إجراء مزيد من التعديل للنظام الأساسي في جميع هذه الحالات لأن من الواضح أن الإصلاح الذي نفذ في إطار القرار ١٥٩٧ (٢٠٠٥) لم يكن كافيا. ونرى أنه لا ينبغي الاستمرار في تأجيل الانتخابات.

المعنية مباشرة والمجتمع الدولي جنباً إلى جنب ليحصل ذلك. ويجب أن تواصل المحكمتان تطوير وتنفيذ استراتيجيتين سلیمتین وواقعیتین للإنجاز تكفلان مضاهاة معقولة بين الأهداف والموارد. ويجب عليهما، في الوقت نفسه، التأكد من تحقيق العدالة في توافق صارم مع المعايير وأصول الإجراءات القضائية الدولية.

ونلاحظ مع الاهتمام تركيز المحكمتين على إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المؤهلة. ونحن نوافق على أن ذلك من شأنه تعزيز مشاركة الحكومات الوطنية في تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة وسيادة القانون للبلدان المعنية. ولكن من الأساسي أن يسبق هذه الإحالات بناء القدرة الوطنية اللازمة بغية ضمان الوفاء بالمعايير الدولية للعدالة في القضايا الحالية. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بدورهما، ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للمحكمتين. ونحن نحث الدول الأعضاء بشدة على بذل قصارى جهدها للوفاء باشتراكها المقررة كمسألة ملحة.

والمهمة الأساسية للمحكمتين هي محاكمة "كبار القادة المشتبه في أنهم يتحملون المسؤولية الأكبر" عن الجرائم المرتكبة الواقعة ضمن اختصاصهما. وفي سبيل ذلك، من المسؤولية غير المشروطة الواقعة على عاتق الدول الأعضاء التعاون الكامل مع المحكمتين. فالتعاون الكامل له أهمية بالغة لضمان أن تتمكن المحكمتان من أداء مهامهما. وهو أيضاً فيما يخص بلدان يوغوسلافيا السابقة، شرط مسبق لاندماجها في الهياكل الأوروبية الأطلسية. ويسر الدانمرك أن تلاحظ التطورات الإيجابية الأخيرة في تلك المنطقة. ونحن نشجع بقوة البلدان المعنية على إبقاء تطوراتها على المسار الصحيح والاستيثاق من تقديم بقية المتهمين إلى محكمة لاهاي.

لا تزال المحكمتان تسهمان بقدر كبير في مكافحة الإفلات من العقاب. فبتحقيق العدالة لضحايا الفظائع

سبب واضح، من القضايا التي يستمعون إليها. ونحن نرى أن هذه الحالة ينبغي منعها بتصحيح النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن.

ختاماً، تأمل الأرجنتين، بالرغم من العوامل الجديدة التي يمكن، كما هو موضح في التقارير، أن تؤثر على تنفيذ استراتيجية الإنجاز، أن تتمكن المحكمتان من إنجاز عملها في الوقت المناسب، كما طلب مجلس الأمن. ويجب أن نكرر التأكيد على أن عمل كلا المحكمتين يستحق الدعم الكامل من الأرجنتين. وما من شك في أن القضايا المعلقة ما أن تكتتم ستشكل سابقة ذات قيمة أساسية لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلي المحكمتين على التقارير الكتابية المقدمة إلى مجلس الأمن وعلى المزيد من التوضيح لتلك التقارير في بياناهم المقدمة اليوم. فذلك يقدم لنا صورة واضحة عن الإنجازات التي تحققت حتى الآن والتحديات المنتظرة.

والدانمرك مساند قوي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ورواندا. فإنهما قدمتا إسهامات لا تقيم بثمن في ضمان ألا تمضي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بدون عقاب. وهما أساسيتان في عملية المصالحة الوطنية التي تحتاج البلدان المعنية أن تمر خلالها لتتجاوز ماضيها وتنظر إلى المستقبل. ومع ذلك يذهب أثر المحكمتين بعيداً إلى ما وراء القضايا المعنية الواقعة في إطار اختصاصهما وما وراء البلدان المعنية. فقد مهد عملهما الرائد الطريق للمحكمة الجنائية الدولية - وهي مؤسسة عالمية دائمة تقف مستعدة وبقظة لمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

ومما له أهمية بالغة أن تنهي المحكمتان عملهما وفقاً للجدول الزمني. ويجب أن تقف المحكمتان والبلدان

وقد أشار رئيس المحكمة إلى إمكانية تشييد غرفة جديدة للمحكمة لزيادة طاقة المحاكمات. ولعل السرعة وفعالية التكلفة الملحوظتين اللتين تم بهما إنشاء غرفة محكمة من هذا القبيل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيهما بالفعل سابقة جيدة. ونود أن نستمع إلى أفكار شاملة للتكلفة الكاملة في هذا الشأن. وإحالة إحدى القضايا إلى دائرة جرائم الحرب في سرايفو مؤخراً أمر جدير بالترحيب، وكذا التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمساعدة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على رصد أي قضايا تتم إحالتها من هذا القبيل.

لقد كانت فترة الأشهر الستة الماضية طيبة للغاية بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد وصل عشرون ممن صدرت بحقهم لوائح الاتهام إلى لاهاي، ولم يبق الآن سوى ١٠ مطلق السراح. ومن دواعي السرور أن نستمع إلى تعليقات المدعية العامة على التعاون الذي تلقاه الآن من القادة الإقليميين. ولكن ما زال الواقع، كما أبرز آخرون، هو أن كاردجيتش وملاديتش وغوتوفينا لم يصلوا بعد إلى لاهاي. وقد اشترط مجلس الأمن في مناسبات عديدة التعاون الكامل، ووضح أن هذا لم يحدث. وتعرب المملكة المتحدة عن اتفاقها الشديد مع الملاحظات التي أبدتها السيدة دل بونتي.

وإذ تقترب من الذكرى العاشرة لسريبرينيتسا، توجد أمام جميع البلدان التي كانت متورطة في الصراع في التسعينات فرصة لكي تترك وراءها أحداث الماضي وتتجاوزها إلى الأمام. ولنأمل أن يحدث العرض الذي جرى في صربيا مؤخراً لفيديو غير متحفظ في تصويره يشعر بوحشية الأحداث وبواقعيته الأثر المطلوب، لأن أوضح دليل يمكن أن يكون لدينا على مصالحة ذات معنى إنما يكون بتسليم أولئك الأفراد الثلاثة إلى لاهاي. ومن ثم فإن اعتراف الحكومة الكرواتية، من خلال اعتمادها خطة للعمل، بأنها

الجماعية الضخمة المرتكبة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة، تضطلع المحكمتان بدور أساسي في عمليات المصالحة التي تمس الحاجة إليها بصورة شديدة في أعقاب اثنين من أبشع الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية. وسنظل نتابع بنشاط عمل المحكمتين، ونتطلع إلى التقارير المقبلة منهما.

السير إمير جونز - باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أحاطب كل محكمة على حدة، بادئاً بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

شأنني شأن الآخرين، أشكر الرئيس والمدعية العامة على تقريريهما بشأن التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية تجاه تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز، وعلى وجه الخصوص، على إكمال التحقيقات من قبل المدعية العامة بحلول نهاية الموعد النهائي لعام ٢٠٠٤، وكلاهما أمر يجد الترحيب الشديد. ونلاحظ إشارة رئيس المحكمة إلى أنه من السابق لأوانه القول بدقة عن متى تكمل المحكمة عملها، ولكن من المرجح أن تتجاوز المحاكمات الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠٠٨ لتدخل في عام ٢٠٠٩. وأنا أعرف أن الرئيس يرغب في أن يبقى المجلس على علم بصورة وثيقة عندما يصبح الموقف أكثر وضوحاً.

وترحب المملكة المتحدة ترحيباً حاراً بإنشاء الأفرقة العاملة من القضاة لفحص الإجراءات والممارسات من أجل الإسراع بالمحاكمات والاستئنافات. ونحن نتطلع إلى السماع بشأن تنفيذ توصياتها.

ومن بواعث الرضا الشديد استعراض المدعية العامة للوائح الاتهام لتحديد ما إذا كان يمكن ضم القضايا وتخفيض عدد التهم. وسيكون من المفيد أيضاً معرفة مزيد من التفاصيل إن وجدت بشأن الوفورات المتوقعة في زمن المحاكمة.

المستقبل. وسيكون من المفيد أن نعرف بوجود تعاون ومشاورات أو عدم وجودهما بين المحكمتين؛ فنلتبس شيئاً من الوضوح في هذا الشأن، كما نلتبس تقديراً للزيادة التي نظن أن الأمر يتطلبها لدفع استراتيجية الإنجاز برمتها قدماً للأمام.

وتثير إحالة عدد من ملفات القضايا إلى رواندا تساؤلاً حول عقوبة الإعدام وقدرة النظام القضائي الرواندي على الاحتمال عندما يواجه بعدد قد يكون هائلاً من القضايا القانونية المتصلة بالإبادة الجماعية. هل يمكن أن نستمتع إلى بعض ملاحظات في هذا الشأن؟ وكيف يعتزم المدعي العام أن يعالج المسائل المرتبطة به؟ تلك هي أسئلتنا المفصلة.

وفي الختام، أتوجه بالشكر لكلا المحكمتين على العمل الهائل الذي تقومون به وللمثليهما على الدور الذي يؤديونه في هذا الصدد.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر رئيس كل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام على تقريرهم الوافين رغم إنجازهما (S/2005/343، المرفقان الأول والثاني و S/2005/336، الضميمة)، اللذين يتيحان للمجلس منظوراً أفضل لكيفية عمل كل من المحكمتين والتحديات التي تواجهها. كما نهني المحكمتين على إنجازهما منذ تقريريهما السابقين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تنوه الفلبين مع التأييد بالتدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز، وتحديدًا بالتعديل على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الذي يقتضي تقديم ردود الأطراف وأحكام البراءة التي تصدرها الدوائر الابتدائية شفويًا. فالمذكرات والقرارات الخطية تستغرق قدراً هائلاً من وقت المحكمة،

تستطيع بل ويجب أن تفعل المزيد لتحديد مكان غوتوفينا والقبض عليه أمر طيب. ولكن خطة للعمل ليست كافية في حد ذاتها، وتطلع إلى أن تتخذ السلطات الكرواتية الإجراء الحاسم لتسليم غوتوفينا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وسيحكم على كرواتيا بناء على النتائج العملية لما تفعله.

وخفض التأخرات المالية المستحقة للمحكمة على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية أمر مطلوب للغاية بالتأكيد، ولكن لا يزال مبلغ ٧١ مليون دولار مستحق الأداء. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تسدد مساهماتها دون إبطاء.

وانتقالاً إلى تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2005/336، الضميمة)، أعرب مرة ثانية عن شكري للرئيس والمدعي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما صباح اليوم. وأهنئ الرئيس موزي بصفة خاصة على إعادة تعيينه رئيساً.

ويجري إحراز تقدم مطرد صوب تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وسوف يعزز إنشاء القاعة الرابعة للمحكمة كذلك أداء المحكمة الجيد بالفعل في كمية الإنجاز. وتقدم حكومة تزانيا مساعدة وإسهاماً طيبين. ومن جانبنا، كان من دواعي سرور المملكة المتحدة، وحكومة النرويج، أن تشتركا في تمويل هذا المشروع. أما السرعة وفعالية التكلفة اللتين اتسم بهما تنفيذه فقد كانتا رائعتين.

وقد طرح المدعي العام بعض الأفكار عن برنامج نشط لتعقب واعتقال الهاربين الباقيين الذين يحتل تقديمهم للمحاكمة بواسطة المحكمة الجنائية لرواندا. وسيكون من بواعث الرضا الشديد أن يتوافر لنا مزيد من المعلومات في هذا الصدد. ويجب أن نهتم أيضاً بالمتطلبات المتزايدة على دائرة الاستئناف والحاجة إلى زيادة عدد قضاة الاستئناف في

المحددة في استراتيجيتها للإنجاز في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/921، المرفق). ويرحب وفدي باعتماد المحكمة تدابير يقصد بها تنظيم عملية المحاكمة التمهيدية وتقليص عدد الطعون الأولية، والمؤتمرات الخاصة بمرحلي ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع تيسر كثيرا سير المحاكمات وتبسطها.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ هبوط عدد المتهمين المطلقى السراح من ١٤ شخصا إلى ١٠ أشخاص منذ التقرير الماضي. بيد أن من دواعي ضيقنا الملاحظة التي مؤداها أن هؤلاء المتهمين المطلقى السراح قد لا يعثر عليهم قط. ورغم ذلك نأمل أن يأتي برنامج المدعية الأكثر جدية لتعقب الهاربين والقبض عليهم بنتائج إيجابية.

ويلاحظ وفدي أيضا المسائل التي تواجه الإحالة المزمعة لقضايا محكمة رواندا إلى رواندا، وهي تشجع الدول على التعاون بشكل كامل مع المدعي في المناقشات المتعلقة بإحالة القضايا ونقل الملفات إلى ولايات قضائية وطنية أخرى تمثل لشروط الولاية والمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وقد كانت فترة الإبلاغ الأخيرة مثمرة لكل من محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، ويهنئ وفدي كلتا المحكمتين على الاضطلاع بأعمالهما بكامل طاقتهما وعلى إدماج تدابير لتوفير الوقت ليس فيها مساس بالمعايير الدولية للعدالة ومراعاة الأصول القانونية.

إن وفدي يدرك تماما التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق استراتيجية الإنجاز، وبخاصة متطلبات إتمام جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨. ونرى أن عمل المحكمتين يمثل مساهمة هامة في التصدي للتحديات التي تواجه العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة.

وفي تأخير العدالة حرمان منها. وبالرغم من أن التعديل سوف يترتب عليه مزيد من الإعداد من جانب المدعي لكفالة تقديم الأدلة المناسبة، نرى أن تعديل المادة ٩٨ مكررا يحسن كثيرا قدرة المحكمة على إقرار العدل مع الحفاظ على معايير سلامة الإجراءات القانونية.

ونشيد أيضا بإنشاء الفريقين العاملين ونؤكد أن جميع المناقشات وجميع التوصيات المتعلقة بإجراءات المحكمة وأساليب عملها ينبغي إجراؤها بما يتمشى مع المبادئ النبيلة التي أنشئت في ظلها المحكمة. وقد يكون من الحكمة أيضا استعراض أفضل الممارسات الحالية بشأن الإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة من مختلف النظم الوطنية، بالرغم من أن إجراء البحث بشأنها قد يستغرق كثيرا من الوقت.

ونلاحظ أن عمل المدعي يتأثر لا محالة بهذه التغييرات. فالمدعي له دور رئيسي يؤديه في تحديد مدى مقبولية الأدلة وفي إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة. ونؤيد الجهود الملحوظة التي تبذلها السيدة كارلا دل بوني في هذا الصدد، ولا سيما الجولة الأخيرة من لوائح الاتهام والتماس إحالة قضية ستانكوفيتش إلى دائرة جرائم الحرب في سراييفو. وكما جاء في تقرير الرئيس ميرون (S/2005/343، المرفق الأول)، لا تقتصر أهمية قدرة المحكمة على إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية المختصة للمحاكمة على تحقيق استراتيجية الإنجاز فحسب بل تمتد أيضا إلى التمام الجراح الوطنية وإعادة توطيد الاستقرار وسيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة. ونهنئ المحكمة على دورها الملموس في إنشاء دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

وأما فيما يتعلق بتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فنشئ على المحكمة لوفائها بالأهداف والتوقعات

ونرحب بافتتاح دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك بتاريخ ٩ آذار/مارس التي سبق أن أحالت إليها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا قضية للنظر فيها. ونتطلع إلى اضطلاعها بعملها بنجاح. إن المحكمة ودول المنطقة يجب أن تكثف تعاونها للتعجيل في إحالة المتهمين إلى الهيئات القضائية في بلدان أخرى، لا سيما كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. ولدينا، في ذلك الصدد، توقعات عظيمة في ما يتعلق بالتعاون المعزز بين الدول والمحكمتين. ويتصل ذلك، في المقام الأول، بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي واجهت في مراحل سابقة صعوبات خاصة في هذا الصدد.

وبالنسبة إلى الاتحاد الروسي، فإن المعلومات الرسمية التي نقلت إلى روسيا حول الوجود المزعوم على أراضيها لأفراد تلاحقهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا ستقدم إلى السلطات على الفور؛ والبحث عنهم جار على قدم وساق. وفي الوقت الحاضر، تبذل المساعي للبحث عن ديوردفيتش وزلنوفيتش. ونحن مقتنعون، إجمالاً، بالحاجة إلى البحث عن الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم تقع في إطار اختصاص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا، وإننا مستعدون لمساعدة المحكمتين في إنجاز هذه المهام.

ختاماً، أود أن أتطرق إلى موضوع يتصل في الوقت الحاضر بالانتخابات المقبلة للقضاة المخصصين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا. يعرف الأعضاء أن تاريخ ١١ حزيران/يونيه صادف موعد انتهاء مدة خدمة القضاة في تلك الفئة، باستثناء ٩ قضاة سيواصلون، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٨١ (٢٠٠٥)، الاضطلاع بعملهم حتى انتهاء القضايا التي يشتركون في البت فيها. ولقد مدد مجلس الأمن بالفعل عدة مرات المواعيد النهائية لتقديم الترشيحات، لكن عدد المرشحين ما زال أقل من الحد الأدنى المطلوب لإجراء

وكما ذكر وفدي في الماضي، نود أن تتقيد المحكمتان بالموعد الزمني الذي حدد بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). لذا فإننا نؤيد كل الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما ندعو كل الدول المهتمة إلى التعاون بصورة تامة مع المحكمتين، خصوصاً في تقديم المهارين إلى العدالة، لأن ذلك يشكل أمراً حاسماً في تحقيق استراتيجية الإنجاز. ونود أيضاً أن نذكرها بالتزاماتها بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا عملاً بالقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

بادئ ذي بدء، يود الوفد الروسي أيضاً أن يعرب عن امتنانه للرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين على الإحاطات الإعلامية التي وافوا المجلس بها اليوم، عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وإننا بصورة عامة، نوافق على التقييمات الإيجابية لأنشطة المحكمتين، ونلاحظ مع الارتياح أنه، منذ المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حول تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الدولية لرواندا، كان هناك عموماً تقدم ملحوظ في فعالية المحكمتين في جميع المجالات الرئيسية.

ونواصل تأييد تعبئة جميع الموارد والإمكانات لكفالة

التنفيذ الدقيق لاستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، ضمن الإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الفريقين العاملين من القضاة. وأحد السبل التي يمكن من خلالها مساعدة المحكمتين في التقيد بالإطار الزمني لاستراتيجيتي الإنجاز تتمثل في تهئية الظروف لإحالة المدعى عليهم من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الجهود المتنامية لتعزيز قدرات الهيئات القضائية لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة.

من المتهمين والهاربين إلى لاهاي. لكن تأثير تسليم أولئك المتهمين على الجدول الزمني للمحاكمات يجب أن يعالج بغية كفالة ألا يتم الإخلال بسرعة سير المحاكمات. ويحدونا الأمل أن تواصل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا جهودها في ذلك الاتجاه بالبت مسبقا في الجدول الزمني للمحاكمات.

ونقدر كذلك الجهود الدؤوبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإجراء المحاكمات القضائية بأعلى كفاءة ممكنة عن طريق استخدام قاعات المحكمة بكامل قدراتها. وإن جهود المدعي العام جالو زيارة بلدان عديدة لمناقشة شتى المواضيع، بما فيها إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم وإحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم المحلية، جهود طيبة أيضا. ويحدونا الأمل حقا أن تحافظ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قدر الإمكان على السرعة الحالية للمحاكمات فتفي بذلك بتوقع رئيس المحكمة موسى حيال إنجاز المحاكمات وصدور الأحكام بالنسبة إلى ما يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ في المائة، بحلول عام ٢٠٠٨.

ويساور حكومتي القلق تجاه ملاحظتين في التقرير الذي عرضه القاضي ميرون. الأولى هي التنويه بأن أنشطة المحاكمة في المرحلة الابتدائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا ستستمر إلى ما بعد بداية عام ٢٠٠٩. والنقطة الثانية المثيرة للقلق هي الإمكانية التي أثارها الرئيس ميرون بإنشاء قاعة رابعة للمحكمة. وفي ما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى حقيقة أن المحكمة ستزاول أعمالها في فترة تخفيض تدريجي في المستقبل القريب، وفقا لاستراتيجية الإنجاز. وبالنسبة إلى النقطة الأولى، نذكر بأن قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) شدد على أهمية التنفيذ التام لاستراتيجيتي الإنجاز، بما في ذلك إكمال كل أنشطة المرحلة الابتدائية للمحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨. وينبغي أن تتخذ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كل التدابير

الانتخابات بموجب النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا.

إن هذا يثير لدينا قلقا شديدا لأن القدرة على إشراك القضاة المخصصين في المحاكمات في الوقت المناسب تتسم بأهمية كبيرة للحفاظ على سرعة خطى عمل المحكمة، وللتفويض الناجح، في نهاية المطاف، لاستراتيجيتها للإنجاز.

ومما يؤسف له أنه لم يتم هنا الإعراب عن أي وجهات نظر حول الأسباب وراء ذلك. ونحن نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون لديه فهم واضح لما إذا كانت هيئة قضاة المحكمة قد تراجعت، وأيضا لأسباب حدوث ذلك. وربما يمكننا تفسير تلك الظاهرة بالسأم الذي يشعر به المجتمع الدولي تجاه المحكمتين المخصصتين. وإننا نعتبر ذلك إشارة قوية إلى أننا ينبغي لنا ألا نؤخر عملهما. وربما ينبغي للمجلس، في ضوء هذه الحالة، أن يبحث عن حلول بديلة. ونود أن نسمع من مسؤولي المحكمتين وجهات نظرهم حول هذا الموضوع.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر رئيسي المحكمتين، القاضي ميرون والقاضي موسى وكذلك المدعين العامين للمحكمتين، السيدة ديل بونتي والسيد جالو، على التقارير التي وافوا المجلس بها.

تقدر اليابان حقيقة أن المحكمتين كلتيهما ما فتئا تبذلان الجهود للتمكن بكفاءة من إنجاز أنشطة المحاكمات. ويجدر بشكل خاص ذكر أن المدعين العامين للمحكمتين قد أنجزوا أعمال التحقيق المطلوبة منهما في نهاية عام ٢٠٠٤، وأصدرا لوائح الاتهام بحق كبار المتهمين وفقا لاستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين.

ونقدر التطورات الايجابية الأخيرة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تشمل تسليم عدد

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي ألتبس عبركم، سيدي الرئيس، من الرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين، آراءهم عن كيف ينظر سكان المنطقة إلى عمل المحكمتين.

وقد حان وقت النظر كذلك في الجداول الزمنية لكلتا المحكمتين - أي تحديد مواعيد قضايا الاستئناف. إذ ستكون هناك حاجة إلى تنسيق أفضل وتحديد المواعيد قبل وقت كاف من أجل تفادي وضع عبء كبير على دوائر الاستئناف في كلتا المحكمتين.

وحيثما ننظر في الجداول الزمنية لدوائر الاستئناف، يجب أن نراعي أيضا توقيت انتهاء فترة ولاية القضاة الدائمين والقضاة المخصصين. ومن المرجح فيه أن ينظر مجلس الأمن في العوامل المحددة في كل حالة، مثلما فعل في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام حين مدد فترة ولاية تسعة من القضاة المخصصين.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أنه من الأساسي لنا، لدى تقييم استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين، أن ندرك على النحو الواجب الحالة الراهنة وأن نحيط علما بالاتجاه الذي تسير فيه. وفي ذلك الصدد، يحدونا وطيد الأمل أن تواصل المحكمتان الخوض للمساءلة أمام مجلس الأمن وأيضاً أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ما يتعلق بأنشطتهما.

السيدة تيلليان (اليونان) (تكلت بالانكليزية):

تود اليونان، أيضاً، أن تشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين المخصصتين - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا - على تقاريرهم المفصلة إلى مجلس الأمن وعلى عملهم الشاق في التصدي للإفلات من العقاب وفي تعزيز مبادئ العدالة الدولية.

ترحب اليونان بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان أثناء الأشهر الستة الماضية صوب تنفيذ استراتيجيتهما

الممكنة لتحقيق هذا الهدف، حيث أكدت فيما سبق التزامها بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز.

وفي الوقت نفسه، فإن تعاون الدول في المنطقة مع هذه المحكمة أساسي لتحقيق أغراضها. وبينما تدرك اليابان أن التعاون قد تحسن، فلها تؤمن بأن تلك الدول يجب أن تعزز تعاونها بغية الإسراع في القبض على الهاربين ونقلهم، خاصة رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وينبغي أيضاً تيسير تحويل القضايا من المحكمة الدولية إلى المحاكم المحلية في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بافتتاح دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وهو ما حدث في شهر آذار/مارس من هذا العام. وقد تبرعت اليابان بمبلغ نصف مليون دولار أمريكي لأنشطة تلك الدائرة من خلال الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي مساعدة إضافية للدائرة.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أهمية مشاركة السكان المحليين في عملية إقامة العدالة. وسيسهم تحويل القضايا من المحاكم الدولية إلى المحاكم المحلية في عملية المصالحة بين شعوب المنطقة وفي إرساء سيادة القانون. ونأمل أن ييسر هذا في كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مع كفالة الحفاظ على المعايير الدولية للإجراءات السليمة وعلى حقوق المتهمين. وينبغي تناول مسألة تعزيز القدرة القضائية للدول في المنطقة في ذلك الاتجاه، وخاصة في رواندا وفي البلدان المجاورة لها. وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يمكن أن يسهم النظام القضائي التقليدي مثل نظام الغاكاكا في مشاركة أكبر من جانب السكان المحليين في عملية تحقيق العدالة.

الأهمية. يمكن أن نذكر أن مجلس الإحالة، حينما قرر إحالة هذه القضية إلى السلطات المحلية، استعرض وجود بعض الشروط، مثل ملاءمة قوانين تلك السلطات - سلطات البوسنة والهرسك - للنظام الأساسي للمحكمة، واحتمالات أن يتلقى المتهم محاكمة عادلة واحترام حقوق الإنسان الخاصة به، بما في ذلك عدم فرض عقوبة الإعدام.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بالتقدم الكبير والجهود التي بذلتها من أجل تحسين كفاءتها بغية تنفيذ استراتيجية الإنجاز. ونذكر أيضا مع الاهتمام إضافة قاعة رابعة في المحكمة، ستساعد على الإسراع في إجراءات المحاكمات.

وقد أوضح رئيس المحكمة، السيد موسى، أنه في الأشهر المقبلة، حينما يتناقص عبء عمل المحكمة، من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في عمل دائرة الاستئناف. وشدد أيضا على أنه في المرحلة نفسها، ستكون هناك حاجة إلى قضاة إضافيين في دائرة الاستئناف. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر بجدية في تلك الشواغل، بغية تيسير العمل الفعال لتلك المحكمة.

ومن أشد العوائق التي تمنع المحكمتين من الحفاظ على استراتيجيتها حقيقة أن بعض المتهمين ما زالوا طلقاء. ونؤمن إيمانا راسخا بأن المحكمتين لن تتمكنوا من إنجاز عمليهما المهمين الممثلين في إنهاء الإفلات من العقاب إلى أن يتم إلقاء القبض على المتهمين الرئيسيين وتحويلهم إلى لاهاي وأروشا، لكي يمكن تحقيق العدالة.

وفي ذلك الصدد، يكتسي التعاون الكامل من جميع الدول مع المحكمتين أهمية كبيرة. ونرحب بأن التعاون قد تحسن في بعض الحالات. ومع ذلك، نحث الدول على بذل جهود إضافية للمساعدة في إلقاء القبض على المهارين ونقلهم، ولتوفير الوثائق الناقصة والوصول إلى الشهود.

للإنجاز بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ونلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل الإسراع في إجراء المحاكمات والاستئنافات، ومن أجل زيادة فعاليتها بغية استكمال عملها في الإطار الزمني المحدد في استراتيجية الإنجاز. واحتمال إضافة قاعة رابعة في المحكمة بغية تسهيل إجراء محاكمة سابعة تدبير إيجابي في ذلك الاتجاه وينبغي دعمه.

ويشجعنا أن عدد الذين وجهت إليهم لوائح اتهام رسمية والممارين الذين مثلوا أمام المحكمة قد ازداد ازديادا كبيرا في هذه الفترة. ومع ذلك، فهذا التطور، مثلما أشار إليه رئيس المحكمة، سيكون له أثر على استراتيجية الإنجاز، حيث سيتعين أن تستمر المحاكمات أثناء عام ٢٠٠٩.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي هذا العامل مراعاة جادة لكي يقيّم الحاجة إلى تعديل الجدول الزمني المذكور سابقا بغية تسهيل إنجاز ولاية المحكمة.

وقد كان افتتاح دائرة جرائم الحرب في سراييفو بتاريخ ٩ آذار/مارس من هذا العام حدثا كبيرا. وقد أحطنا علما مع الاهتمام الشديد بأن هذه الدائرة قد بدأت بالفعل عملها في محاكمة الجرائم المحلية. ونرى أن إحالة قضايا متورط فيها مسؤولون ذوو مستوى متدن إلى متوسط من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة، وعلى نحو أكثر تحديدا، إلى دائرة سراييفو لجرائم الحرب، بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، ستسهم في تعزيز العدالة والمصالحة والسلام في المنطقة.

وأحطنا علما مع الاهتمام الشديد بأنه قد تمت إحالة قضية بالفعل إلى دائرة سراييفو بموجب ذلك الإجراء. ومن

خططها المرسومة والحيلولة دون تعطيل هذه الخطط. ونرحب، في ذلك السياق، بمساهمة القضاة المخصصين، وبتزويد المحكمة بقاعة حديثة، الأمر الذي سيساعدها بدون شك في إنجاز عملها.

وينبغي للدول المعنية أن تقدم إلى المحكمة الدعم السياسي والتعاون اللازمين من أجل القبض على المتهمين الهاربين من وجه العدالة والموجودين على أراضيها وإحالتهم إلى المحكمة. والقيود المتعلقة باختصاص المحكمتين وبسريان القوانين الوطنية على القضايا الحالية إلى الجهاز القضائي لبعض البلدان ينبغي إيجاد حلول عاجلة لها، وفي نفس الوقت، ينبغي ضمان احترام القواعد القضائية الدولية. وينبغي ألا تكون هذه المسائل عاملاً على خلق المزيد من التأخير في إنجاز أعمال المحكمتين.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإننا نرحب بالجهود المبذولة في إطار الإجراءات الاعتيادية لتحسين أساليب العمل وتعجيل سير المحاكمات في المحاكم الابتدائية وفي إجراءات الاستئناف. وبالمثل، نعتقد أن إنشاء محكمة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك سيسهم في تحقيق الأهداف التي وضعت لدى إنشاء تلك المحكمة.

ومع ذلك، فما زال يساورنا القلق إزاء التأخير في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن من الضروري تعاون جميع الأطراف المعنية في توفير حرية الحصول على الوثائق اللازمة للقبض على جميع الأشخاص المتهمين وتقديمهم إلى المحاكمة من أجل بلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. كما أنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم إلى المحكمة، وأن يعمل بكل تصميم لضمان القبض على من ما زالوا هاربين من وجه العدالة ومثولهم أمام المحكمة.

وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية وعلى دعم المحكمتين بغية تمكينهما من إنجاز المهام الموكلة إليهما.

وبينما تدخل المحكمتان أشد المراحل في عمليهما حرجاً وإنتاجية، من الأهمية بمكان ألا يدخر مجلس الأمن وسعاً في كفالة أن تنجزا مهمتيهما والوفاء بولايتيهما بأكثر السبل فعالية، لكي تسهما في تحقيق العدالة الدولية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الرئيسين ميرون وموسى على عرضيهما، وأن أشكر كذلك المدعين العامين ديل بونتي وجالو. وأود من خلالها أن أثني على جهود المحكمتين الدوليتين لكل من يوغسلافيا السابقة ورواندا، سواء في تصديهما للإفلات من العقاب أو في إحقاق العدالة. ويعلق وفدي أهمية كبيرة على المهمات الموكلة إلى المحكمتين من المجتمع الدولي وعلى تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز لمهمة كل منهما.

ونلاحظ مع الارتياح أن الجهود التي تبذلها اليوم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تجعل من الممكن أن تستكمل استراتيجية الإنجاز في وقت أقصر بكثير من الجدول الزمني المحدد. إن بدء محاكمة الوزير السابق أندري روماكوبا مؤخراً، المشتبه في المساهمة بدور رئيسي في عملية الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، تدل على إمكانية حدوث ذلك. ولكننا نعي الضغوط التي ستواجهها محكمة الاستئناف بسبب عبء العمل الذي تزايد بشكل ملحوظ، وقد يؤدي إلى الإخلال بجدولها الزمني لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. ومع ذلك، فإننا على ثقة بأن المحكمتين سوف تتمكنان من التكيف مع الظروف مستفيدتين من المرونة التي توفرها استراتيجية الإنجاز.

ولا بد من توفير الموارد البشرية والسوقية والدعم المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل تعزيز

قاعة رابعة للمحكمة في أروشا. ويشكل ذلك إسهاما هاما لمصلحة استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإن وصول عدد غير مسبوق من الموجهة إليهم لوائح الاتهام، بحيث وصل إجمالي عددهم إلى ٥١ شخصا ينتظرون المحاكمة، يعد دلالة طيبة على أن مجرمي الحرب في يوغسلافيا السابقة لن يفلتوا من العقاب. ونشيد برئيس المحكمة على إنشاء فريق عمل من القضاة للنظر في تعجيل المحاكمات وإجراءات الاستئناف مع مراعاة رعاية المحكمة الثابتة لسلامة العملية القضائية.

إننا نعتقد أن قرار مجلس الأمن المتخذ في نيسان/أبريل الذي رفع القيود عن إعادة انتخاب القضاة المخصصين، وقيام الجمعية العامة بانتخاب مجموعة جديدة لكي يتم اختيار القضاة المخصصين من بينهم سوف يساعدان المحكمة على استكمال استراتيجية الإنجاز. ولكننا نلاحظ أن تقرير المحكمة لا يقدم إطارا محددا لولايتها نظرا لعدد من الموضوعات المتعلقة.

ونتشاطر القلق إزاء مستوى التعاون غير الكافي من بعض الدول في المنطقة. وما زال يساورنا القلق لأن بعض المتهمين الأسوأ صيتا، مثل راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش وأنتي غوتوفينا، ما زالوا هارين من وجه العدالة. وتتفق مع التأكيد على أن المحكمة لا يمكنها أن تنجز مهمتها بدون أن يمثل هؤلاء الثلاثة أمام المحكمة في لاهاي. ونحث كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك على التعاون الكامل مع المحكمة من أجل مثل المتهمين العشرة الباقين، بمن فيهم القادة الثلاثة، أمام المحكمة في لاهاي في أسرع وقت ممكن. ولا يمكن السماح بنجاح محاولات الهارين الثلاثة في البقاء طلقاء إلى حين انتهاء ولاية المحكمة.

وأما العقبة الثانية التي تعترض طريق المحكمة فهي صعوبة إيجاد العدد الكافي من المرشحين لاختيارهم قضاة مخصصين، وذلك في الوقت الذي يتوقع أن يستمر عدد كبير من المحاكمات إلى ما بعد الجدول الزمني المحدد، مما سيؤدي إلى المساس باستراتيجية الإنجاز.

السيد مانونغني (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى رئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين على الإحاطات الإعلامية الشفوية التي قدموها هذا الصباح. كما أننا نعرب عن امتناننا للتقرير المكتوب (S/2005/343 و Corr.1) المعروض علينا.

لقد ورد في التقرير عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن ٤١ قضية قد خصصت للإحالة إلى المحاكم المحلية، وتجري إحالة ١٥ قضية إلى رواندا بينما ستتم إحالة ١٠ قضايا أخرى قريبا. إننا نؤيد تأكيد المدعي العام على أن من المهم إحالة هذه القضايا إلى البلدان الأفريقية حيث يعيش بعض المشتبه فيهم. وكذلك نؤيد الاقتراح ببناء القدرات والمساعدة التي ينبغي تقديمها إلى رواندا وغيرها من السلطات القضائية الوطنية التي ستستلم هذه القضايا.

ونحن نثني على الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سواء في المرحلة التمهيدية أو مرحلة المحاكمة والتي تهدف إلى التعجيل في سير المحاكمات. ونثني بشكل خاص على انتخاب ١٨ قاضيا مخصصا في عام ٢٠٠٣. وقد جرى ذلك عقب اتخاذ القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣)، الذي زاد عدد القضاة المخصصين - الذين يمكنهم تولي مناصبهم في أي وقت - من أربعة إلى تسعة. والولاية الموكلة لهؤلاء القضاة في الإشراف على المحاكمات التمهيدية ستساعد المحكمة على استكمال استراتيجية الإنجاز. وإننا نشيد بحكومي النرويج والمملكة المتحدة على التبرعات التي مكنت المحكمة من أن تبدأ وتنتهي من بناء

إن التعاون المثمر مع بعض الدول، الذي يؤدي إلى إبرام اتفاقات بشأن تنفيذ الأحكام في بلدان أفريقية أخرى؛ ومثول عدد من الممارين المتهمين أمام المحكمتين، ولا سيما أمام محكمة يوغوسلافيا؛ وإنشاء أفرقة عاملة للبحث عن سبل ووسائل الإسراع بالأعمال، كلها تدابير تعبر عن الالتزام الحقيقي ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الهدف الذي حدده مجلس الأمن بقراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونرى في ذلك دلالة على التقدم الحقيقي المحرز في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي.

كما لاحظنا الاهتمام الكبير بضمان ألا يتم نقل القضايا ذات المسؤولية الأقل إلى السلطات القضائية الوطنية بما يهدد المعايير الدولية لقواعد الإجراءات وتنفيذ الأحكام. ونشجع المحكمتين الجنائيتين الدوليتين على الاهتمام بالطريقة التي تعمل بها السلطات القضائية الوطنية في القضايا المحالة إليها، لأن هذا الرصد يشكل، في رأينا، ضمانا لتوفير الأمن القضائي للمتهمين الحاليين وتشجيعا للمحاكم الوطنية المعنية على اتباع الممارسات الجيدة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى الشفافية الواضحة في النهج الذي تتبعه المحكمتان لتحديد أوجه عدم اليقين التي تؤثر على استراتيجيتي الإنجاز. وتتطلب العناصر المحددة توفر المرونة والابتكار في إدارة وتنظيم الجداول الزمنية والمواعيد النهائية.

ونرحب بالنهج الهادئ الذي يتبعه المسؤولون بالمحكمتين في معالجة أوجه عدم اليقين تلك. ونحثهم على مواصلة دراسة تلك المسائل لتقديم المقترحات المحددة إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب بشأن التدابير المتخذة لمعالجة تلك المسائل. وفي ذلك الصدد، نتطلع باهتمام مخلص إلى التقارير التالية من المحكمتين التي توفر النهج الخاصة بالحلول وتقديرات التكاليف الإضافية المشار إليها في التقريرين المعروضين علينا.

وفي بداية عام ٢٠٠٥، أنهت إدارة الأمم المتحدة تجميد توظيف موظفين جدد، ذلك التجميد الذي شكل تهديدا لاستراتيجية الإنجاز لدى المحكمتين. ونشعر بالارتياح لأن إنهاء وقف التوظيف قد حقق نتائج إيجابية بالنسبة إلى عمل المحكمتين. وينبغي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ورواندا أن تستمر في الحصول على الموارد التي تمكنهما من تنفيذ مهماتها. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها لميزانية المحكمتين.

وأخيرا، نتساءل عما إذا كان بإمكان الرئيسين والمدعين العامين مشاطرتنا آراءهم بشأن إحالة القضايا إلى سلطات القضاء الوطنية. فحيث أن استبعاد حكومة الإعدام هو شرط أساسي للإحالة، فما هي العثرات التي قد تواجهها بلدان لا تستبعد قوانينها الوطنية تطبيق مثل هذه الأحكام، لا سيما وأن هذا الاستبعاد قد يؤسس معايير وطنية مزدوجة لمثل هذه الجرائم؟

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونشكرهم على تقريرهم وعلى المعلومات المهمة للغاية التي قدموها للمجلس في إحاطاتهم الإعلامية حول تنفيذ استراتيجية الإنجاز لعملهم. ونلاحظ مع الارتياح الجهود المضنية المبذولة للإسراع بعمل المحكمتين. ونرحب في ذلك الصدد بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز.

كما نرحب بالتطبيق الحكيم لمبدأ المسؤولية الجسيمة، وضم عدد من القضايا في محاكمات، وأنشطة التدريب المضطلع بها لتعزيز قدرات السلطات القضائية الوطنية من أجل ضمان النظر في القضايا المحالة بشكل أفضل. ويعطي إنشاء دائرة جرائم الحرب في سرايفو مثالا مهما في ذلك الصدد.

اجتماعنا الأخير فيما يتعلق بتعاون الدول مع المحكمتين وبأساليب عمل المحكمتين. ولن أتناول بإسهاب هاتين المسألتين، اللتين تناولتهما باستفاضة وفود أخرى، ولكنني أرى أن المحكمتين الآن في موقف جيد يمكنهما من التعامل مع الزيادة الأخيرة في عدد القضايا التي يلزم النظر فيها، بالرغم من أننا يجب أن نواصل البحث عن الطرق التي تؤدي إلى الإسراع بالعمل لصالح تحقيق العدالة والمصالحة.

ثانياً، من المهم أن نظل على يقظة فيما يتعلق بعمل المحكمتين. فعلى سبيل المثال، أشار الرئيس ميرون إلى أنه ربما لا نستطيع استكمال المحاكمات الابتدائية في الموعد المحدد. وأنا نعتمد على المحكمتين من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخير، ونأمل ألا تعرّض الظروف الحالية للخطر الهدف النهائي لاستكمال الأعمال بأواخر عام ٢٠١٠.

ولدينا شاغل آخر يخص عمل المحكمتين. إننا نعتقد أن حماية الشهود يجب أن تظل حتمية دائمة بالنسبة للمحكمتين. وفيما يتعلق بتلك النقطة، أود أن أطلب من المدعين العامين أن يصفوا ما هي شواغلهم الرئيسية في ذلك المجال وما هي التوصيات التي يودان أن يتقدموا بها.

وفي سياق تلك اليقظة أيضاً، من نافلة القول، بالطبع، أنه يجب على الدول الأعضاء نفسها أن تواصل المساهمة في الوفاء بالمهمة المنوطة بالمحكمتين، ولا سيما عن طريق إبرام اتفاقات مع المحكمتين بشأن تنفيذ الأحكام.

ثالثاً، أشرنا جميعاً إلى أنه قد مر علينا الآن ما يقرب من عشرة أعوام. وينبغي أن نوجه رسالة من العزم الوطيد، بأنه قبل كل شيء، كما أشرت سابقاً، قد أحرز تقدم ملحوظ. ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أشيد بالمساهمة الممتازة للمحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الفقه القانوني الدولي. ويجب أن نظل على عزمنا الكامل لأنه لا يمكننا أن نسمح بأن يبقى المدانون الرئيسيون - وعلى

وفي الوقت ذاته، نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء العدد المنخفض من المدانين الذين يعترفون بارتكاب الجرم والعدد المتزايد من المتهمين الذين يقدمون طلبات استئناف للأحكام الصادرة ضدهم. وهذان العاملان ربما يعرّضان للخطر الجدول الزمنية لاستراتيجيتي الإنجاز وميزانيتي المحكمتين. وبالرغم من هذه الشواغل، نتفق مع رئيسي المحكمتين بأنه لا يجوز تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز على حساب الإجراءات الأصولية وحقوق الإنسان. فالقانون والعدالة يجب أن يسودا.

وفي ضوء وضع المحكمتين، وعلى أساس المعلومات الكاملة المتوفرة، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بكامل مسؤولياته فيما يتعلق بالمشاكل التي أثارها كل من الرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين. ومن المهم أن نستمر في ممارسة الضغط على الدول المعنية لضمان إلقاء القبض على المتهمين ونقلهم إلى المحكمتين بأسرع وقت ممكن. وينبغي أن يناشد المجلس كل الأطراف لتعبئة الموارد الضرورية لضمان أفضل تشغيل ممكن للمحكمتين بغية مساندة جهودهما.

في الختام، نشيد بالرئيسين والمدعين العامين وأمناء السجل والقضاة وجميع أعضاء فريق المحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تفانيهم في خدمة العدالة الدولية وعلى عملهم لدعم النظم القضائية الوطنية، وكذلك على مساهماتهم القيمة في توطيد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثل فرنسا.

سأركز على ثلاثة تعليقات رئيسية.

أولاً، أود أن أشكر، بالطبع، الرئيسين والمدعين العامين على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة الرفيعة المستوى. كما أود أن أشير إلى أنه تحقق تقدم لا جدال فيه منذ

أنفسهم طوعا إلى المحكمة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي نتيجة لجهود متضافرة بذلتها حكومة جمهورية صربسكا وجمهورية صربيا. وأود أن أوضح أن أولئك الأشخاص هم في معظمهم من العسكريين وضباط الشرطة ذوي الرتب الرفيعة.

وكدليل على الثقة، واعترافا بالتعاون الثابت والفعال لجمهورية صربيا والجبل الأسود مع المحكمة الدولية، أفرجت المحكمة مؤخرا عن سبعة متهمين ينتظرون المحاكمة. ويمثل ذلك تعاوننا ثنائيا متبادلا مع المحكمة الدولية، ربما يشكل أفضل نموذج للتعاون الايجابي لجمهورية صربيا واتحاد صربيا والجبل الأسود مع محكمة لاهاي. وهو يوضح أن سلطات دولة صربيا والجبل الأسود، التي قدمت ضمانات للأشخاص المتهمين، تحظى بثقة المحكمة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه سيشجع المتهمين الآخرين المطلوبين من المحكمة الدولية ومن سلطات صربيا والجبل الأسود على تسليم أنفسهم طوعا.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، قدم مكتب المدعية العامة للمحكمة الدولية إلى صربيا والجبل الأسود أكثر من ٨٥٠ طلبا للتعاون فيما يتعلق بتوفير الوثائق أو بمنح تنازلات أو بتقديم معلومات أخرى. وبفضل التقدم الذي أحرز مؤخرا، تمت تلبية معظم تلك الطلبات. وبلغ عدد الشهود الذين منحوا تنازلات ٢٩٠ شاهدا، ومنذ أن أصبحت عضوا في المجلس الوطني، منح ٨٤ شخصا تنازلات. وفضلا عن ذلك، تلقى العدد نفسه من الطلبات للوثائق ردودا ايجابية. ونتيجة لذلك، ونظرا للتقدم المحرز في التعاون مع المحكمة الدولية، لا توجد عمليا أي طلبات معلقة للتعاون فيما يتعلق بالوثائق. وتقوم سلطات الدولة بمعالجة الطلبات الجديدة فورا بأقصى الاهتمام.

وجه الخصوص كراديتش، وملاديتش، وغوتوفينا، وكابوغا، مطلقي السراح. وبالتالي ينبغي مضاعفة الجهود لتأمين نقلهم إلى لاهاي وأروشا. ويجب تحت أي ظرف من الظروف ألا يشكل الجدول الزمني الذي حددناه إفلاتا تلقائيا من العقاب. ولا بد أن يدرك الأشخاص الهاربون والدول المعنية أن المجلس لن يقلل من مطالبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي لجمهورية صربيا، بالنيابة عن صربيا والجبل الأسود. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):
اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن عظيم سروري لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وأود أن أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكبيرة المدعين العامين كارلا ديل بونتي على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين وعلى تقديم تقريرين ايجابيين عن صربيا والجبل الأسود. لقد كان هذان التقريران ثمرة جهود كبيرة بذلها خلال العام الماضي مجلس وزراء صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا، وأنا عضو فيها، والمجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأنا عضو فيه أيضا.

وأود أن أبرز بعض الحقائق التي توضح نطاق التعاون بين صربيا والجبل الأسود والمحكمة الدولية والتقدم الذي تم إحرازه منذ أن أدليت ببياني السابق للمجلس.

بفضل الجهود الكبيرة لحكومة صربيا وجهود السلطات المختصة الأخرى لاتحاد صربيا والجبل الأسود، سلم ١٣ متهما من صربيا و متهمان من جمهورية صربسكا

ومحاكمتهم. وذكرت السيدة ديل بونتي في العديد من المناسبات أن تعاوننا ممتازا يجري بين مكتبها ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا. وبناء على ذلك التعاون أحيل عدد من القضايا التي حقق فيها مكتب المدعية العامة إلى المحاكم الوطنية.

ويقوم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في بلغراد حاليا بالنظر في ٨٨١ قضية تنطوي على جرائم حرب. وتم إيداع طلبات تحقيق ضد ١١٣ شخصا، ووجه الاتهام إلى ٢٣ شخصا. ويقوم مكتب المدعية العامة بالتعاون مع مكاتب المدعين العامين والسلطات القضائية وسلطات الشرطة للدول الأخرى في المنطقة، وفي المقام الأول في جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك. وأجرى جميع المراقبين الدوليين ذوي الصلة تقييما للإجراءات أمام مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في بلغراد فيما يتعلق بقضية أوفكارا "Ovcara" بوصفها إجراءات ناجحة جدا وبوصفها تتم وفقا للمعايير الدولية. وإنني على ثقة بأن هذا التعاون الفعال سيستمر بل سيتعزز في المستقبل.

وشكل آخر من أشكال التعاون الثنائي المتبادل - وربما الأكثر أهمية من منظور مجلس الأمن - هو إحالة القضايا في إطار المادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة. وحتى اليوم، أشار المتكلمون إلى أهمية استراتيجية المحكمة للإنجاز، وتشكل إحالة القضايا أحد أهم عناصر الاستراتيجية. وبالرغم من أنني سبق أن تكلمت عن ذلك، أود أن أؤكد من جديد على أننا على استعداد لإحالة القضايا وأننا راغبون وقادرون على إجراء محاكمات عادلة ونزيهة لمرتكيي جرائم الحرب.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على أننا نرى أن من الأهمية البالغة أن تحيل المحكمة الدولية إلى صربيا والجبل الأسود القضية المرفوعة ضد مركسيتش وسلجيفانكاين

وكل ذلك يوضح مدى ما أنجزته جمهورية صربيا واتحاد صربيا والجبل الأسود خلال العام الماضي في مجال التعاون مع المحكمة الدولية. وبطبيعة الحال، كلنا في الحكومة ندرك تماما أننا لا بد أن نواصل التعاون وأن نففي بالتزاماتنا الدولية. ونعلم جيدا جدا أن هذه المسألة ستبقى بدون حل إلى أن يتحقق التعاون الكامل، الأمر الذي ينطوي على أن جميع الأشخاص المتهمين لا بد أن يتم تسليمهم إلى لاهاي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد لمجلس الأمن على أن اتحاد صربيا والجبل الأسود ما زال ملتزما بشكل كامل بالوفاء بجميع التزاماتنا الدولية المتعلقة بالتعاون مع محكمة لاهاي. وتشكل النتائج التي أحرزت حتى الآن أفضل برهان على ذلك.

وما زلنا نبذل كل جهد ممكن لتعقب الأشخاص المتهمين الآخرين ولتحديد ما إذا كان بعضهم محتبسا في صربيا والجبل الأسود. إن صربيا والجبل الأسود مصممة تماما على كفالة محاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب، سواء أمام المحكمة الدولية أو أمام المحاكم الوطنية. والدليل على ذلك كان العملية التي نفذتها بكفاءة سلطات الدولة في جمهورية صربيا وتم فيها إلقاء القبض سريعا على جميع أعضاء وحدة اسكوربيوني "Skorpioni" الموجودين في صربيا في أعقاب إذاعة نبأ مقتل المدنيين الأبرياء، الذي سبب صدمة عنيفة للجمهور. وستتم محاكمة أولئك الأشخاص أمام المحاكم الوطنية، مثلما سيحاكم المتهمون الآخرون بارتكاب جرائم حرب.

ومن البداية الأولى، أكدت حكومة جمهورية صربيا على الحاجة إلى إقامة تعاون متبادل مع المحكمة الدولية. ونؤمن بأن خطوات هامة اتخذت مؤخرا في ذلك الاتجاه. ويتجلى تعاوننا المتبادل في جوانب عديدة يشكل أحدها التعاون بين مكتب المدعية العامة للمحكمة الدولية والسلطات القضائية الوطنية في تعقب مرتكيي جرائم الحرب

المبدولة لضمان الإتمام الناجح لأعمال المحكمة بحلول عام ٢٠٠٨.

ويبقى لدى رواندا أمل في أن تطبق المحكمة العدالة على الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الإبادة الجماعية المرتكبة في عام ١٩٩٤. ونحن نتعهد بمواصلة دعمنا لضمان سير عمل المحكمة بأكبر قدر ممكن من السلاسة.

ووفقا للتقرير المعروض على المجلس، استكملت محاكمات ٢٥ شخصا بينما يجري النظر في قضايا ٢٥ شخصا آخرين و ينتظر المحاكمة ١٦ شخصا، تم تحديد خمسة منهم لإحالتهم إلى محاكم وطنية. وما زال هناك ١٤ متهما طلقاء، أربعة منهم يعتزم المدعي العام إحالتهم إلى محاكم وطنية. وتم التحقيق في ثمان قضايا أخرى وتقديمها بغية التثبت من صحتها، ومنها أربع قضايا سوف تحال إلى سلطات قضائية وطنية لمحاكمتها. وعلى أساس تلك المعلومات، تتوقع المحكمة إتمام المحاكمات المتهم فيها ٦٥ إلى ٧٠ شخصا بحلول عام ٢٠٠٨.

إن رواندا بلد ارتكبت فيه تلك الجرائم البشعة. ورواندا هي التي لقي فيها أكثر من مليون نسمة من شعبنا حتفهم بلا داع على أيدي قتلة الإبادة الجماعية هؤلاء. ورواندا هي التي تقيم فيها أكثر من نصف مليون طفل من جراء تلك الأحداث المأساوية. ورواندا هي التي ترمل فيها آلاف النساء واغتصب فيها آلاف أخرى مرارا من العصابات ومن ثم أُصِبن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورواندا هي التي تزخر بمشاعر الرغبة الجارفة في العدالة وبالتالي فهي التي سيتم فيها تقييم أعمال المحكمة في نهاية المطاف.

بينما نرحب بتقييم النتائج المنتظرة لأعمال المحكمة بحلول عام ٢٠٠٨، نذكر للأسف بأنه قبل بضع سنوات كانت المحكمة تستهدف محاكمة ما يصل إلى ٣٠٠ شخص

وراديتش على الجرائم المرتكبة في أوفكارا. وأؤمن بأن إحالة تلك القضية إلى قضاتنا ستشكل أيضا تأكيداً قوياً آخر على التقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال العام الماضي.

أخيراً، أود أنؤكد مرة أخرى على شعورنا بالارتياح حيال تقريرَي المسؤولين الرئيسيين للمحكمة، وهما تقريران إيجابيان بالنسبة لصربيا والجبل الأسود. كما أود أنؤكد للمجلس على أنه، نتيجة لهذين التقريرين، سنكون أكثر نشاطاً وسنستمر في اتخاذ كل التدابير المتاحة بغية تحقيق التعاون التام مع المحكمة وبغية الوفاء الكامل بالتزاماتنا الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): رغم تأخر الوقت، أقترح مواصلة هذه الجلسة، حيث أفهم أن هذا سيكون مريحاً أكثر ضيوفنا. وأنا شخصياً مضطر إلى المغادرة، وعاجلاً سأسلم الرئاسة إلى زميلتي، السيدة بريجيت كولي.

المتكلم التالي ممثل رواندا، السيد مارتن نغوغا، نائب المدعي العام في جمهورية رواندا. أدعوه على شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة في مجلس الأمن هذا الشهر، نود أن نستهل بياننا بتهنئتك، سيدي، على تولي الرئاسة في الشهر الحالي وبشكركم على الدعوة إلى هذه الجلسة المعنية بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ونود أن نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إيريك موسى، والمدعي العام حسن جالو على بيانتهما وتقريرهما (S/2005/336، الضميمة) الذي يحدد استراتيجية المحكمة للإنجاز على أساس أحدث المعلومات المتوفرة. ونحن نشيد برئيس المحكمة ومدعيها العام ومسجلها على أعمالهم خلال الأشهر الستة الماضية وعلى جهودهم

تتمم المحكمة عملها دون أن تؤثر في الشعب الرواندي كما كان متوخيا لها عند إنشاء المحكمة.

منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٩٤، تؤيد حكومتي بقوة إحالة بعض القضايا إلى المحكمة في رواندا. وإنه مبدأ مقبول على نطاق واسع أن تجرى المحاكمات دائما في أقرب مكان ممكن لموقع ارتكاب الجرائم. والجرائم المعروضة حاليا على المحكمة الدولية قد ارتكبت في رواندا. وتعتقد حكومتي أن المحاكمات، خاصة تلك المستهدف إحالتها، ينبغي إجراؤها جميعا في رواندا. فمن شأن ذلك أن يعالج مشكلة تأثير المحكمة الدولية في رواندا وأن يدفع قضية العدالة قدما، بينما يكافح أيضا الإفلات من العقاب، حيث أنه لن يتم بذلك تحقيق العدالة فحسب بل سيُعتبر أنها تحققت على أيدي الشعب الرواندي وفي رواندا. ونعتقد أيضا أن إحالة المحاكمات سيعزز المصالحة واندمال الجروح. وفي ذلك السياق، رحبت حكومة رواندا بإحالة ١٥ ملف قضايا من المحكمة الجنائية الدولية إلى رواندا.

وبالنسبة إلى القضيتين المشارتين بشأن قدرة رواندا على تناول مثل هذه القضايا، أولا، أبلغنا المحكمة الدولية في مناسبات عديدة بأن وفقا لاختياريا لتطبيق عقوبة الإعدام هو في حيز النفاذ منذ عام ١٩٩٨ وستكون الحكومة مستعدة لعقد اتفاق مع المحكمة لعدم تطبيق عقوبة الإعدام في أي من القضايا الحالية. ويتم تنفيذ التعديلات اللازمة على القوانين الحالية من أجل ذلك.

ثانيا، بالنسبة إلى مسألة قدرة النظام القضائي الرواندي على تناول مثل هذه القضايا، بالنظر إلى العبء الكبير لآلاف القضايا المحلية، نود أن نلفت انتباه المجلس إلى النقاط التالية.

أولا، لقد خف عبء القضايا على المحاكم العادية مع بدء محاكمات غاكاكا الجماهيرية في وقت سابق من هذا

مشتبه في أنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية. وتم تنقيح ذلك الرقم نزولا على مدى السنوات، إلى درجة أننا اليوم نتكلم عن مجرد ٦٥ إلى ٧٠ شخصا - أي أقل من ربع العدد الأصلي.

إننا نرى أنه رغم انخفاض عدد الأشخاص المستهدفين للمحاكمة، مازالت هناك اتهامات خطيرة موجهة ضد بعض المشتبه فيهم والذين ما عادوا يُعتبرون مطلوبين للمحاكمة. ومن بين أولئك المستهدفين للمحاكمة ما زال العديدون طلقاء وتوفر لهم دول أعضاء في المنظمة الملائم الآمن من العدالة الدولية. ونحن ناشد المدعي العام أن ينفذ الأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمحكمة من أجل ضمان تعاون جميع الدول وتسليمها لأولئك الهاربين.

وتناشد حكومتي المجلس أن ينظر بجدية في هذا الأمر لكفالة عدم قرب أي مشتبه فيه من العدالة. وكما قلنا في مثل هذا الوقت من العام الماضي، ينبغي عدم النظر إلى استراتيجية المحكمة للإنجاز بوصفها استراتيجية انسحاب للمجتمع الدولي من التزامه بتقديم جميع المشتبه في ارتكابهم لجريمة الإبادة الجماعية إلى عدالة المحكمة الجنائية الدولية، في رواندا أو في أي مكان آخر. فالطابع الخطير لجريمة الإبادة الجماعية يستلزم منا أن نضمن عدم وجود أي إفلات من العقاب.

وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة على إنجاز عملها، ينبغي أن نسأل أنفسنا عن تأثيرها في العدالة والمصالحة في رواندا - وهما السببان الرئيسيان لإنشائها في المقام الأول. فنحن نعتقد أن تأثير المحكمة في هاتين العمليتين في رواندا كان مقيدا بسبب المسافة الجغرافية بين أروشا ورواندا وبسبب المشاكل الإدارية والأخلاقية التي ابتلت بها المحكمة في بداية عهدها. وسيكون من غير المناسب تماما أن

وفي ذلك السياق، رحبنا بالمحادثات مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن ذلك الموضوع. ونود أن نذكر المجلس بأن مرفق اعتقال جديد يستوفي معايير الأمم المتحدة، قد اكتمل منذ أكثر من سنة وقام مسؤولو المحكمة الجنائية بتفتيشه. ونحن ندعو إلى إبرام الاتفاق بأسرع ما يمكن حتى يمكن تنفيذ الأحكام في رواندا في المستقبل القريب جدا.

ختاماً، أود أن أسجل في المحضر تقديرنا للتحسن المستمر في أداء المحكمة، بما في ذلك التدابير المحددة التي يجري اعتمادها لحماية الشهود. ونعتقد أن ذلك التحسن جاء نتيجة لتعزيز آليات الاتصال بين مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة الرواندية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): الآن أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أعرب عن إشادتي برئاسة بلدكم لشهر حزيران/يونيه. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني على إعطائي هذه الفرصة لأتكلم في جلسة اليوم المخصصة لتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والسيدة كارلا دل بوني، رئيسة الادعاء العام في المحكمة.

وأود أن أعرب عن امتناني على التقريرين الشاملين والآخرين بالمعلومات اللذين قدمهما السيد ميرون والسيدة دل بوني، وكذلك الجهود التي ظلت تبذل في جنوب شرقي أوروبا، والبوسنة والهرسك على وجه الخصوص، بغية تحقيق العدالة لضحايا الجرائم ومحاكمة مجرمي الحرب الموجهة إليهم لوائح اتهام. ونأمل أن تؤدي كل تلك الأنشطة تدريجياً إلى إعادة الثقة بين الشعوب، وتعزيز الأمن في المنطقة، والمصالحة الوطنية بعد انتهاء الصراع وإلى مستقبل أفضل لأطفالنا.

العام، ومن المنتظر أن يتم النظر في الأغلبية العظمى من القضايا وحالات الاستئناف ضمن نظام غاكاكا هذا. ولقد حررت المحاكمات بذلك النظام موارد المحاكم العادية، والتي ستتمكن من تناول القضايا الحالية إليها من المحكمة الدولية والقضايا القليلة التي قد تعيدها إليها محاكم غاكاكا.

ثانياً، شرعت الحكومة الرواندية منذ عام ١٩٩٤ في برنامج مكثف لبناء جهاز قضائي قوي ومحترم. ففي السنوات العشر الماضية قمنا بتدريب أضعاف عدد المحامين والمحققين الذين تدربوا في العقود الثلاثة السابقة للإبادة الجماعية. وبمساعدة عدد من البلدان الصديقة، طورنا الهياكل الأساسية، خاصة قاعات المحاكم، ووفرنا للقضاة والمدعين العامين الموارد التي تجعلهم أكثر فعالية.

ولتلك الأسباب، تعتقد حكومة رواندا أن تملك القدرة - والأهم من ذلك أنها تملك الإرادة. فنحن مستعدون للتعامل مع جميع القضايا الحالية إلينا من المحكمة الدولية، ونأمل أن يتخذ المدعي العام للمحكمة قرار إحالة جميع تلك القضايا إلى رواندا في الوقت المناسب.

ونحن لا نقول إن كل شيء على ما يرام. إنها عملية ومن الطبيعي أن نرحب بالدعم الدولي لتمكيننا من زيادة تعزيز قدرتنا، بنفس الطريقة التي يجري بها دعم دول يوغوسلافيا السابقة في هذه العملية. وفي الانتقال من العملية الدولية إلى العمليات القضائية الوطنية، تأمل رواندا أيضاً أن تُيسر بنفس الطريقة.

ونعتقد أن مما له أهمية بالغة أن تُقضى مدة أحكام السجن في رواندا. وتلك نقطة دعت إليها الحكومة الرواندية منذ عام ١٩٩٤. وهنا، مرة أخرى، يقتضي المنطق السليم والعدالة الطبيعية أن تُقضى مدة أحكام السجن في البلد الذي ارتكبت فيه الجرائم. وذلك من شأنه أيضاً التقدم بقضية العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية.

إلى التعرف على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وتحديد أماكنهم وإلقاء القبض عليهم. وقد أجريت تحقيقات ومفاوضات بغرض "تسليم النفس الطوعي" فيما يخص الأشخاص الموجهة إليهم عرائض اتهام بارتكاب جرائم حرب والذين توجد معلومات عن أنهم يوجدون حالياً خارج البوسنة والهرسك.

وتم الاضطلاع بتدابير وأنشطة أخرى تتصل بإجراء كل التحقيقات المتعلقة بما يخص جمع وتوفير البيانات بشأن جرائم الحرب، وتسليم استدعاءات المحكمة للأشخاص الموجودين في جمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك ليمثلوا أمام المحكمة كشهود أو مشتبه فيهم.

وكانت أهم الأنشطة المضطلع بها في الفترة المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالعثور على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب وإلقاء القبض عليهم كما يلي: في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، سجل سافو تودوفيتش نفسه في محكمة لاهاي لإعلان اتهامه. وقد سلم نفسه طوعاً بمساعدة أسرته لوزارة الداخلية في جمهورية صربسكا. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، اصطحب مسؤولون من وزارة الداخلية بجمهورية صربسكا ميكو ستانيسيتش على أساس تسليمه نفسه طوعاً، ونقل من بلغراد إلى لاهاي للاحتجاز قبل المحاكمة. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، بعد إجراء اتصال بموسكو، رتبت وزارة الداخلية بجمهورية صربسكا لنقل إلى لاهاي غويكو يانكوفيتش، الذي سلم نفسه طوعاً. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، نُقل دارغو نيكوليتش من بلغراد، صربيا، إلى لاهاي؛ وهو أيضاً سلم نفسه طوعاً. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، سلم فينكو باندوريتيتش نفسه طوعاً؛ ونُقل من بلغراد إلى لاهاي للاحتجاز قبل المحاكمة، وكان يصحبه وزير داخلية جمهورية صربسكا. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، وافق ليوبومير بوروفكانين على تسليم نفسه طوعاً لسلطات جمهورية صربسكا؛ وبالتعاون مع سلطات

ووفقاً للتشريع الإيجابي، ظلت البوسنة والهرسك تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بصفة أساسية في إطار الولاية القضائية لكيانات البوسنة والهرسك، أي جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، خاصة فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأشخاص الذين وجهت إليهم عرائض اتهام بارتكاب جرائم حرب والوصول إلى الوثائق في السجلات والوصول إلى الشهود. وإنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية مؤخراً أدى إلى نقل المسؤولية عن التعرف على أماكن أولئك المتهمين بارتكاب جرائم حرب واعتقلهم إلى مستوى الدولة.

وكلا كياني البوسنة والهرسك لديهما قوانين بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما يهيئ الإطار القانوني لتحسين التعاون على اعتقال ونقل المتهمين إلى المحكمة وعلى تحسين المساعدة القانونية، وجمع البيانات واستدعاء الشهود، إلخ.

وأجازت البوسنة والهرسك واعتمدت القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية للبوسنة والهرسك، مما يوفر تعريفات وعقوبات لأعمال الحرب الإجرامية. وقد أنشئ مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٣.

وهناك تقليد للتعاون الجيد من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوجيه التهم وإحالة القضايا إلى المحاكم المحلية بموافقة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتفادي الإفلات من العقاب.

وإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز أنشطة سلطات البوسنة والهرسك، ولا سيما جمهورية صربسكا، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الرامية

المؤكد، و، ثانيا، قضايا في مختلف مراحل التحقيق. وستعالج محكمة البوسنة والهرسك أيضا قضايا جرائم حرب داخلية و "خريطة طريق" القضايا، التي تشكل فئة ثالثة.

وأود أن استرعي الانتباه إلى مشكلة تمويل عمل دائرة المحاكمة الخاصة بجرائم الحرب في محكمة الدولة. فمنذ مؤتمر المانحين الذي عقد السنة الماضية، تم جمع أقل من نصف الموارد اللازمة لإنشاء المحكمة. وقد صرفت تلك الأموال فيما بعد على ترتيب قاعة المحكمة، ووحدة للسجن ومكتب المسجل. ومع ذلك، توجد في البوسنة والهرسك مشكلة عامة تتعلق بقدرات السجون لتنفيذ الأحكام، وخاصة بالنسبة للسجناء المدانين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولذلك، أود أن أجدد مناشدة البلدان المانحة تخصيص مزيد من الأموال اللازمة لعمل دائرة محاكمة جرائم الحرب.

لقد ظلت السلطات في البوسنة والهرسك واعية دائما بواجب التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن على السواء. ونحن ندرك تماما أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أحد الشروط الأساسية لكي تصبح البوسنة والهرسك عضوا في برنامج الشراكة من أجل السلام والهيكل الأوروبية الأطلسية الأخرى، وخاصة إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وفي طريقنا إلى العضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام والانتساب إلى الاتحاد الأوروبي والهيكل الأوروبية الأطلسية، وضعت مجموعة كاملة من الشروط التي ينبغي للبوسنة والهرسك تحقيقها، إلى جانب مجموعة من المعايير التي يجب استيفاؤها. وسمحوا لي بأن أؤكد للمجلس أن السلطات في البوسنة والهرسك تدرك أن الوفاء بهذه الشروط والمعايير أمر يحقق مصلحتنا بالدرجة الأولى. ففي يوم ما

جمهورية صربسكا وجمهورية صربيا، قام ميلوراد تريبيتش وفويادين بوبوفيتش بتسليم نفسيهما طوعا للاهائي في ٧ و ١٤ نيسان/أبريل على التوالي.

وفيما يتعلق بتوفير البيانات والأدلة، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، تلقت الأمانة العامة لجمهورية صربسكا للعلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وبحث جرائم الحرب ثمانية طلبات للمساعدة. وبالتعاون من السلطات الإدارية للجمهورية ومع الأجهزة القضائية، أوفت الأمانة العامة لجمهورية صربسكا للعلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكل الطلبات الثمانية.

وأرسلت المحكمة الجنائية الدولية طلبين إلى الأمانة العامة لجمهورية صربسكا للعلاقات مع المحكمة يتعلقان بجمع بيانات للاتصال بهدف ضمان إحضار ستة أشخاص من جمهورية صربسكا على أساس تهم موجهة من المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وبالتعاون مع وزارتي الداخلية والدفاع بجمهورية صربسكا ومكتب المدعي العام للمقاطعة في بنيا لوكا، وكذلك اللجنة المعنية بالعثور على الأشخاص المفقودين والمعتقلين، سُلِّمت البيانات المطلوبة لمكتب المدعية العامة لمحكمة لاهاي.

وبإنشاء دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، أصبح بإمكان المحكمة الجنائية الدولية الآن إحالة عدد معين من القضايا إلى محكمة البوسنة والهرسك بغية تمكين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. ومن المتوقع أن تعالج دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك بالإجراءات فتين من القضايا المحالة. وهما، أولا، قضايا واقعة في إطار المادة ١١ مكررا من قانون الإجراءات والإثبات للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يخص عرائض الاتهام

تصميم ذلك المشروع وأتباعه على السعي لمواصلة تحقيقه، مستخدمين الآن وسائل مختلفة، غير عسكرية، تتمثل أساساً في إعاقة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما يشكل بقاء كارادجيتش وملاديتش مطلقي السراح عائقاً كبيراً يحول دون البدء في عملية مواجهة الحقيقة بشأن ماضينا، وهي عملية من شأنها أن تمكننا من العثور على رواية مشتركة للأحداث التي وقعت في بلدنا بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

ولديّ اقتناع بأنه لن يقبض على الهاربين الباقين بدون إصرار من المجلس على دعم استراتيجية إنجاز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأتفق مع كبيرة المدعين في أنه ما لم يتم اعتقالهم، فإن عمل المحكمة، رغم النتائج التي تحققت بالفعل، سيبقى مهمة لم تتم. وسأضيف إلى ذلك أنه سيبقى سلاماً لم يتم.

وأود كذلك أن أطلب إلى الممثلين الحاليين للدول الأعضاء في المجلس أن يفكروا في الضحايا، وفي الباقين على قيد الحياة، وفي أسرهم، أثناء تداولهم بشأن الأنشطة المقبلة في هذا الصدد. وأطلب إليهم أيضاً بصفة خاصة أن يفكروا يوم ١١ تموز/يوليه، أي الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية في سريرينيتسا، وفي مسؤولياتهم حيال نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيماك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أثني على رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثودور ميرون، وكبيرة المدعين، السيدة كارلا دل بونتي، لتفانيهما وخدمتهما

سوف يقلص المجتمع الدولي مشاركته، وستعلق المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة قضاياها وتحفظها للتاريخ، أما نحن فيتعين علينا أن نستمر، وأن نحيا حياتنا في مجتمع مبني على أساس متين، قد نفض عنه أعباء الماضي، في أوروبا خالية من الحدود، أوروبا لا نريد أن ننتمي إليها جغرافياً فحسب وإنما أيضاً من حيث معاييرنا الديمقراطية والتعليمية، وثقافة التسامح التي نتحلى بها، وجميع القيم التي تمتاز بها أسرة الدول الأوروبية.

وأخيراً، أود أن أتكلم بصفتي الشخصية. فهذه آخر مرة أمثل فيها أمام المجلس، لأن مدة عملي كممثل دائم للبوسنة والهرسك تنتهي في منتصف تموز/يوليه. وقد خاطبت هذه الهيئة مرات كثيرة في خلال السنوات الأربع الماضية بشأن بنود جدول الأعمال التي تشير إلى تقارير الأمين العام، والممثلين الخاصين، والممثل السامي للبوسنة والهرسك، ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكبيرة المدعين العامين بها.

وبوجه عام، من الواضح أنه قد تم إحراز بعض التقدم، وسيقول الكثيرون إنه تقدم كبير، في بناء السلام في البوسنة والهرسك. بيد أن من الواضح أيضاً أن البوسنة والهرسك ما زال يتعين عليها أن تصبح دولة مستدامة. ولديّ اعتقاد راسخ بأن الهدف المتمثل في تحقيق دولة مستدامة للبوسنة والهرسك، فضلاً عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، لا يمكن بلوغه حتى يتم القبض على الهاربين الرئيسيين، وأولهم جميعاً كارادجيتش وملاديتش، وتقديمهم للعدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ذلك أن كارادجيتش وملاديتش رمزان لمشروع سياسي أدى إلى جريمة الإبادة الجماعية في سريرينيتسا. وبقاؤهما مطلقي السراح بعد ١٠ سنوات يشجع واضعي

و فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للتقرير، تخطط كرواتيا علما بالجهود التي تبذلها المحكمة لبلوغ الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ولتيسير استراتيجية الخروج تمشيا مع الديناميات التي يتوخاها مكتب المدعية، فقد أعدت كرواتيا القدرات اللازمة لاستلام القضايا التي لا يمكن إجراء محاكماتها في لاهاي، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٤ (٢٠٠٣). ومن التدابير الهامة تحقيقا لذلك تسمية أربع محاكم خاصة لإجراءات المحاكمة على جرائم الحرب. ولضمان ما يكفي من الشفافية، وافقت كرواتيا على أن ترصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحاكمات التي تجري على جرائم الحرب أمام محاكمها الوطنية.

وكتدبير إضافي من تدابير الدعم، أقام مدعي الدولة الكرواتي علاقة عمل وتعاون مثمرة مع مكتب الادعاء. وتعزيزا للتعاون عبر الحدود في المحاكمات على جرائم الحرب، وقعت كرواتيا اتفاقا مع البوسنة والهرسك ومع صربيا والجبل الأسود بشأن التعاون في إجراءات المحاكمة على جرائم الحرب وفي مكافحة الجريمة المنظمة. ويسرنا أن نشير إلى أن الجهود المبذولة للمواءمة بين التشريعات ذات الصلة بجرائم الحرب في بلدان المنطقة تسير أيضا على قدم وساق.

وتؤكد كرواتيا مجددا أهمية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في سياق المصالحة والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا بعد انتهاء الصراع. ونؤكد مجددا تصميمنا على دعم أعمال المحكمة والتعاون معها بشكل كامل حتى يمكن لها إنجاز ولايتها بنجاح. وفي هذا الصدد، تود الحكومة الكرواتية أن تطمئن المجلس إلى إصرارها على الاستمرار في بناء شراكة إيجابية، تقوم على الثقة، مع جهاز الادعاء في المحكمة ومع المحكمة بصفة عامة.

المتميزة، وأن أتوجه لهما بالشكر على تقاريرهما المفصلة عن أنشطة المحكمة خلال الفترة الماضية.

وكرواتيا، بصفتها من كبار الداعين إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لديها مصلحة كبيرة في نجاح ولاية المحكمة وأدائها لمهامها على نحو لا تشوبه شائبة. ونحن مقتنعون بالدور الهام الذي تؤديه المحكمة في تيسير الاستقرار والمصالحة في جنوب شرقي أوروبا، ولذلك فإن كرواتيا تحت المجتمع الدولي على أن يبذل قصارى وسعه لكفالة استمرار المحكمة في العمل دعما للآفاق الأوروبية الأطلسية التي تطمح إليها بلدان المنطقة.

وتسلم كرواتيا بضرورة التعاون الكامل مع المحكمة، وتؤكد مجددا، سواء من حيث كفالة نجاح ولاية المحكمة أو من حيث التزاماتنا الدولية، وهي قائمة بهذا التعاون. والواقع أن كرواتيا تتعاون مع المحكمة تعاوناً كاملاً، وفقاً لقانونها الدستوري المتعلق بالتعاون مع المحكمة، الذي يؤكد التزامنا الكامل بتيسير إنجاز المحكمة لمهمتها. علاوة على ذلك، وأكثر أهمية، يشكل التعاون الكامل مع المحكمة إحدى أولويات الحكومة الكرواتية نظراً للآثار الإيجابية المترتبة على عمل المحكمة المتعلق بالأمن والمصالحة في جنوب شرقي أوروبا والتزامنا القوي حيال سيادة القانون.

ولتسوية المسائل الأخيرة المتبقية فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وضعت الحكومة الكرواتية تصميمًا لخطة عملها وبدأت في تنفيذها وقدمتها إلى فرقة العمل التابعة للاتحاد الأوروبي في نهاية شهر نيسان/أبريل. وكرواتيا مقتنعة بأن تنفيذ خطة العمل سيؤدي إلى تقييم يسلم بالتعاون الكامل. ومن دواعي سرورنا أن كبيرة المدعين قد أكدت التزامنا بمواصلة تنفيذ خطة العمل بقوة.

لقد وجه ممثل رومانيا سؤالاً بخصوص السياسة التي تنظم الإفراج المؤقت. أود أن استرعي انتباهه إلى المادة ٦٥ من نظامنا الداخلي وقواعد الإثبات، التي تنص على أن الدائرة الابتدائية لن توافق على الإفراج المؤقت إلا بعد أن تكون مقتنعة بأن المتهم سيمثل للمحاكمة وأن الإفراج عنه لن يعرض للخطر أي ضحية أو أي شاهد أو أي شخص آخر. وقد تفرض الدائرة الابتدائية شروطاً تعتبرها ضرورية لكفالة مثول المتهم للمحاكمة وحماية الآخرين. وإذا كنا قد وافقنا مؤخراً على الإفراج المؤقت أكثر مما فعلنا في الماضي، فأعتقد أن ذلك يمثل إلى حد ما تعبيراً عن حقيقة أنه يمكننا أن نضع ثقة أكبر في تعاون الدول والضمانات التي تقدمها في هذا المجال. كما أن كون المحكمة تتناول مفهوم حقوق الإنسان والإجراءات الواجبة كجزء من نظامها الدستوري، فإن القلق يساورنا بالطبع حيال قدرتنا على الموافقة على الإفراج المؤقت عندما يتم الوفاء بالمتطلبات بموجب الأحكام وعندما يمكننا أن نكفل عودة الشخص المتهم إلى المثول أمام المحكمة وعدم قيامه بتهديد الشهود. تلك هي المبادئ التوجيهية التي نجدها في المادة التي ذكرتها، أي المادة ٦٥ من نظامنا الداخلي.

وقد ذكر ممثل روسيا حقيقة أنه حتى الآن لا توجد ترشيحات كافية للقضاة المخصصين. لا أود أن أخمن سبب تباطؤ الدول في تقديم الترشيحات. ويحدوني الأمل أن تحقق دعوتي اليوم والتذكير من مجلس الأمن هدفهما، وأن يكون لدينا من الآن وحتى ٧ تموز/يوليه، الموعد النهائي الجديد الذي حدده المجلس، عدد كبير من أسماء الحقوقيين البارزين جداً.

وطرح ممثل المملكة المتحدة سؤالاً عن عدد القضاة في دائرة الاستئناف الذين سيتطلب منهم النظر في قضايا الاستئناف المتراكمة. وأود أن أذكر أنني سبق أن طرحت هذا الأمر في تقرير الخطة المقدم في أيار/مايو. وقلت وقتها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون ليرد على الملاحظات التي أبدت والأسئلة التي أثارت.

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثلين الذين أبدوا صباح اليوم تعليقات واقتراحات مفيدة للغاية بشأن عملنا. وأشكرهم خاصة على عبارات التقدير للعمل الذي نقوم به، وعلى اعترافهم بالتحسن المستمر في كفاءتنا، وبإسهامنا في مكافحة الإفلات من العقاب، وبالمجموعة الرائعة جداً من الفقه القانوني التي أوجدناها.

وهل لي أن أختص بالشكر الجزيل ممثل فرنسا، الذي قال، في عبارة بالغة الأهمية، إنه لا يمكن السماح بإفلات "تلقائي" من العقاب. وهذه نقطة حاسمة. فنحن سنحاول أن ننتهي في الموعد، ولكن لا ينبغي السماح للهاربين بأن ينتظروا إلى حين نصرف نظرنا عنهم. وأجد هذه العبارة مشجعة إلى درجة كبيرة.

(تكلم بالفرنسية)

وتقول فرنسا على الدوام إن مهمة المحكمة لن تنتهي ما دام المتهمون الرئيسيون لا يزالون طلقاء، وبصفة خاصة ما دام السيد كارادجيتش والسيد ملاديتش والسيد غوتوفينا والسيد كابوغا لم يقدموا للعدالة. والواقع أن الجدول الزمني الذي حددناه للمحكمتين لا يمكن أن يؤدي إلى إفلات تلقائي من العقاب. وأعرب عن تقديري العظيم لهذه الملاحظة.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي الآن أن أجب باختصار عن أسئلة معينة وجهها إلي أعضاء المجلس.

بشأن الاقتصاد في النفقات، سيتقبل بسرور تلك النقطة، أي أنها ستسفر عن توفيرات.

ويمكنني أن أؤكد لممثل اليابان أننا ندرك تماما الأهداف التي حددها المجلس، وندرك أيضا التزاماتنا ببذل ما في وسعنا للتقيد بالأهداف وبالتواريخ المحددة. في كل مرة حضرت فيها إلى المجلس تكلمت عن عوامل مختلفة لا يمكن التنبؤ بها، ولكنها تؤثر بالضرورة على مدة عملنا. وأعتقد أننا جميعا، بما في ذلك المجتمع الدولي، محظوظون بما فيه الكفاية لرؤية زيادة مطردة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الهارين والمتهمين الذين وصلوا إلى لاهاي. ويتعين علينا أن نحاكم أولئك ويجب أن نفعل ذلك من دون الانتقاص من الإجراءات الواجبة وحقوق الإنسان. وأؤكد لممثل اليابان أننا عازمون على التقليل إلى الحد الأدنى من أي تغيير في المواعيد النهائية أو التواريخ المحددة التي وضعها مجلس الأمن. لكنني متأكد من أننا جميعا متحدون هنا في الرغبة في إجراء محاكمات عادلة، محاكمات تتطلب الوقت الكافي. فالمسألة هي مسألة عدالة؛ ولا يمكنها أن تكون مجرد مسألة جدول زمني.

أعتقد أنني أجبت عن الأسئلة الرئيسية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيس ميرون على المعلومات الإضافية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للرئيس موسى كي يجيب عن الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

القاضي موسى (تكلم بالانكليزية): تقدر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقديرا كبيرا الملاحظات الإيجابية التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن في ما يتصل بعملنا. وستكون بالتأكيد مصدر إلهام لنا وسنعود بها إلى أروشا، حيث ستوفر زحما إضافيا للحفاظ على مستوانا في العمل وستدفع به قدما إلى أقصى حد ممكن.

إن المحكمة سيتعين عليها، في وقت ليس ببعيد، النظر في مسألة الإسراع في قضايا الاستئناف عندما يمكن تقدير الوقت الذي سيستغرقه استكمال أنشطة المحاكمات. ولدى الإعداد لتلك المرحلة، قد تدرس المحكمة خيارات مثل الاقتراح بأن تؤدي دائرة الاستئناف أعمالها عن طريق فريقين، أو حتى ثلاثة أفرقة، يتكون كل منها من خمسة قضاة، بالاستعانة بالقضاة الذين خدموا في مرحلة المحاكمة. وبذلك الطريقة سنتمكن من زيادة قدرتنا ضعفين أو حتى ثلاثة أضعاف، لإنجاز قضايا الاستئناف.

انتقل الآن إلى الملاحظات التي أدلى بها ممثل اليابان. أولا، بالنسبة إلى إنشاء قاعة رابعة في المحكمة، إنه لمن الصحيح فعلا أننا نقرب ببطء من مرحلة الإنهاء التدريجي لعمل المحكمة. وفي الوقت ذاته، نحن مؤسسة يتعين عليها أن تعمل بسرعة تامة، وأن تمضي بوتيرة أسرع، أثناء سنواتنا الأخيرة بغية تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن لإكمال عملنا. ولم نصل بعد إلى نتائج نهائية بشأن إنشاء قاعة رابعة في المحكمة؛ والقضية لا تزال قيد دراسة الفريق الذي ذكرته، برئاسة زميلي القاضي بونومي.

لكنني أود أن أقول ما يلي. أولا، إذا اتخذنا قرارا بشأن إنشاء قاعة رابعة في المحكمة - ومن الممكن جدا أن نفعل ذلك - سيتعين علينا الحصول على تبرعات لتسديد تكاليف البناء الأساسية. وستكون هناك بالطبع بعض التكاليف الإضافية، وحاجة إلى موظفين إضافيين. ولا أتوقع أن تكون تلك التكاليف عالية. وعلى أية حال، من الواضح جدا لي أنه إذا اتبعنا هذه الطريقة، فإننا لن نفعل ذلك إلا إذا كنا مقتنعين تماما بأنه في الواقع ستكون هناك توفيرات كبيرة جدا في النفقات العامة نتيجة لحقيقة أن فترة عمل المحكمة، بفضل القاعة الرابعة فيها، ستقل بضعة أشهر. وأعلم أن ممثل اليابان، الذي كان خير معين في تقديم اقتراحات متنوعة

وفي ما يتعلق بإمكانية الإحالة إلى رواندا على وجه الخصوص، وهو قرار تتخذه دوائر المحكمة، ألاحظ تعليقات ممثل رواندا بشأن موقف البلد من عقوبة الإعدام.

وبالنسبة إلى النقطة التي أثارها ممثل تنزانيا باحتمال وجود معايير مزدوجة تتعلق من ناحية بأشخاص أحيوا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولن يتعرضوا لخطر عقوبة الإعدام، وبآخرين من ناحية ثانية. ولا يسعني إلا أن أذكر أن المحكمة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تخفض معاييرها. إذ يتعين عليها أن تلتزم بذلك الموقف، وهو يتطابق مع سياسة الأمم المتحدة.

أما بالنسبة إلى الانطباع عن المحكمة في المنطقة، مثلما ذكر ممثل اليابان، فإني مقتنع اقتناعاً تاماً بأن الانطباع عنا في المنطقة جيد. وأبني ذلك على زيارات عديدة من مثلي دول ومنظمات غير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني، يشكلون سيلاً من الزوار إلى أروشا، وعلى ردود فعلهم وإعراهم عن التقدير لعملنا.

ولقد انتظرت حتى النهاية لكي أجيب عن الأسئلة التي أثارها الرئيس إزاء مسألة حماية الشهود. وتلك مسألة شديدة الأهمية للمدعين العامين للمحكمة. ومع ذلك، ما زلت أود التأكيد على أننا نأخذ هذه المسألة بجدية في الفرع القضائي للمحكمة، وحينما يعرب أي شاهد عن أي نوع من القلق بشأن حمايته، تعطى الأوامر فوراً من كل دائرة من دوائر المحكمة إلى قلم المحكمة بالنظر في المسألة ويزيادة التحري عن تلك الأمور. وتقدم بعد ذلك تقارير خطية إلى دوائر المحكمة بغية تقييم إذا كان هناك ما يستدعي اتخاذ إجراء إضافي.

أعتقد أن تلك هي الأسئلة التي وجهت إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأشكركم مرة أخرى،

لقد لاحظت، على نحو أكثر تحديداً، أن أعضاء مجلس الأمن شددوا على التزامات الدول بالتعاون مع المحكمة الدولية لرواندا بغية تسليم المهربين إلى أروشا. وتلك البيانات مرحب بها جداً. وبالنسبة إلى البيان المحدد الذي أدلى به ممثل رومانيا في ما يتعلق بكابوغا والتوقعات باعتقاله، فإنني سأترك الإجابة عن ذلك للمدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا. وأخذت كذلك علماً مع الشعور بالارتياح ببيانات الأعضاء عن ضرورة أن تسدد الدول إسهاماتها في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ثالثاً، أذكر مع الشعور بالرضا تعهد حكومة رواندا بمواصلة دعمها لكفالة العمل السلس لإجراءاتنا. واسمحوا لي بصورة أعم أنؤكد لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن على أننا سنواصل بالتأكيد تبسيط أساليب عملنا.

وحينما يتعلق الأمر بالإحالة، أعتقد أنه من المهم أن نميز بين إحالة الملفات من ناحية، وإحالة الأشخاص المتهمين من ناحية أخرى. فحينما يتعلق الأمر بإحالة الملفات، يعتمد ذلك على قرار من المدعي العام، وتندرج في تلك المجموعة إحالة ١٥ ملفاً بالفعل إلى رواندا، والعمل جارٍ لإحالة ١٠ ملفات أخرى.

وانتقل الآن إلى إحالة الأشخاص المتهمين الطلقاء أو المحتجزين. فتلك أمور يتعين على دوائر المحكمة اتخاذ قرارات بشأنها بعد طلب من المدعي العام إلى دوائر المحكمة بموجب القاعدة ١١ مكرراً. وقد عدل ذلك الحكم أثناء جلستنا العامة قبل بضعة أسابيع لكي نوضح تماماً أننا لن نحيل أي شخص إلى دولة يعرض فيها ذلك الشخص المعني لخطر فرض عقوبة الإعدام عليه. ولا يزال الحكم يضمن عدم إمكانية إحالة هؤلاء الأشخاص إلا في حالة وجود إجراءات محاكمة عادلة في الدولة المعنية.

نعترض على الإفراج عنه - ولكن أطلق سراحه على الرغم من ذلك - لأننا شعرنا أن شهودنا يتعرضون لتهديد شديد. وهناك شهود يرفضون الحضور إلى المحكمة لأنهم قد تلقوا تهديدات. وهذه مشكلة نواجهها، ولكننا نأمل بوجه عام في حلها على أساس كل حالة على حدة.

وبالنسبة إلى إحالة القضايا بموجب القاعدة ١١ مكررا، فقد اتخذ قرار واحد فحسب، ولكنه لم ينفذ بعد لأنه قيد الاستئناف. ونحن ننتظر قرار دائرة الاستئناف، ولذلك فهو لم ينفذ بعد.

أما بخصوص احتمال توفير الوقت عن طريق الجمع بين القضايا، فمطلوب منا في كل قضية على حدة أن نثبت وقوع الجريمة الأساسية. فإذا ثبت وقوع الجريمة الأساسية مرة، مثلما ذكرت، ولا يوجد ما يستدعي إعادتها لكل متهم، فذلك يوفر علينا وقتا لأن إثبات الجريمة الأساسية والشهادة المتكررة من الشهود هما أكثر المهام استهلاكاً للوقت. ولذلك نعتقد، بخصوص سربرينتسا، على سبيل المثال، بدلا من إجراء ثلاث محاكمات يتعين علينا في كل واحدة منها إثبات وقوع المذبحة ذاتها التي ثبت بعد الاستئناف أنها من أعمال الإبادة الجماعية، يمكن أن تكون هناك حالة واحدة تتطلب إثبات الإبادة الجماعية في سربرينتسا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد جالو كي يرد على التعليقات المدلى بها والأسئلة المطروحة.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أؤكد مدى التشجيع القوي الذي نستمد من دعم وتقدير جميع أعضاء المجلس لعملائنا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستكون تعليقات الأعضاء مصدر تشجيع لنا في أروشا.

سيدتي، على هذه الجلسة لمجلس الأمن وأشكر جميع الأعضاء على تعليقاتهم وأسئلتهم القيمة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة ديل بونتي كي ترد على التعليقات المدلى بها والأسئلة المطروحة.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تقييماتهم وعلى الآراء التي أعربوا عنها اليوم.

وأود أيضا أن أشكر ممثلي بلدان البلقان، وخاصة ممثل صربيا والجبل الأسود. وهذه بالفعل أول مرة يمكننا فيها أن نؤكد من كلا الجانبين التعاون الذي بدأ بين المحكمة وذلك البلد. وفي الواقع فإن ذلك يجيب عن السؤال المطروح إزاء نجاح أنشطة المحكمة في المنطقة. وأعتقد أن النجاح الرئيسي ليس الاعتراف بما تفعله المحكمة في لاهاي فحسب، ولكن أيضا التعاون المتبادل بين الدول والمحكمة. ومن الحقيقي أن المصالحة الفعالة يمكن أن تحدث حينما لا تقبل الدول الحقيقة النابعة من محاكماتنا فحسب، ولكن أيضا حين تسمح لنظمها الوطنية بإجراء محاكمات لجرائم الحرب الخاصة بها.

وفي ما يتعلق بحماية الشهود، لا بد من القول إن ذلك الأمر يشكل قلقا دائما لمكتب المدعي العام. وتتفاوت الحالة اعتمادا على المنطقة. وتتعلق المشاكل الرئيسية بقضايا في كوسوفو. وقد وجدنا أحد الأشخاص، الذي كان ناشطا في تهديد الشهود، مذنباً بتهمة ازدراء المحكمة قبل عدة أسابيع. بل وحتى كانت هناك حالة زرع قنبلة في سيارة شاهد أدت إلى فقدانه لساقيه. وهكذا، ففي حالة كوسوفو، نعتمد بالطبع في المقام الأول على بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وعلى قوة كوسوفو لحماية الشهود. وطلبنا على وجه الخصوص توفير الحماية لشخص أطلق سراحه كنا

جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن في أماكن يصعب الوصول إليها حتى من جانب السلطات نفسها، ولذلك فإن الأمر لا يقتصر على ضمان التعاون من قبل الدولة. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفيدنا استخباراتنا أحياناً بأن عدداً من الممارين موجودون في الجزء الشرقي من البلد، وهو الجزء الذي يبدو أنه يقع خارج نطاق سيطرة السلطات نفسها. ولكننا نعتمد في الأساس على تعاون الدولة، واعتقد أن من المفيد أن يكرر المجلس تأكيد واجب الدول بمساعدة المحكمتين في إلقاء القبض على الممارين عندما يتم تحديد أماكن تواجدهم. ومن جانبنا، فإننا في حال عثورنا على نواقص في الوفاء بهذه الالتزامات، فلن نتردد في توجيه انتباه المجلس إليها لتقديم الدعم لنا.

وفيما يتعلق بإحالة القضايا، وبالإضافة للإيضاحات التي قدمها القاضي موسى، فإن كل ما أود الإشارة إليه هو أننا أوضحنا أن بعض التدابير التشريعية والإدارية ينبغي أن تتخذ، لا سيما في حالة رواندا، من أجل الوفاء ببعض المعايير اللازمة لعدالة المحاكمة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. وأرحب بقوة بالبيان الذي أدلى به نائب المدعي العام لرواندا حيث أكد أن تدابير تشريعية في هذا الصدد سوف تتخذ قريباً. وعندما تتخذ تلك التدابير سيكون بمقدوري أن أنظر في تقديم طلب إلى المحكمة فيما يتعلق بإحالة أشخاص جرى توجيه لوائح الاتهام إليهم. وبعد ذلك سيكون من شأن المحكمة أن تبت في مسألة القيام بالإحالة أو عدم القيام بها.

أما فيما يتعلق بمسألة المعايير المزدوجة فيما يتصل بعقوبة الإعدام، فإن الأمم المتحدة بطبيعة الحال لا تقبل بعقوبة الإعدام على أساس احترام حقوق الإنسان الأساسية، ولذلك لا تستطيع المحكمة إحالة أي متهم إلى سلطة قضائية إذا كانت هناك مخاطر بتعرض ذلك الشخص لعقوبة الإعدام. وقد يتمخض ذلك عن وضع لا يخضع فيه الأشخاص المحالين من جانبنا إلى عقوبة الإعدام، بينما قد

وقد أثار العديد من الأعضاء ثلاث مسائل أود التعليق عليها بإيجاز. أولاً، هناك مسألة تتعلق بالتوقعات بشأن القبض على الممارين من وجه العدالة؛ والمسألة الثانية تتعلق بإحالة قضايا للمحاكمة في محاكم وطنية؛ وأخيراً، هناك مسألة حول الشواغل المتصلة بحماية الشهود.

وما زال السيد كابوغا، بطبيعة الحال، على رأس قائمة الممارين من وجه العدالة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويعتبر القبض عليه أولوية قصوى، وهو يتبوأ أعلى منصب بين جميع الممارين من وجه العدالة. ونستمر في بذل كل جهد ممكن من أجل العثور عليه وعلى الممارين الآخرين.

وبطبيعة الحال، فإننا نواجه تحديات كثيرة في عملية تعقب هؤلاء الممارين. ولدينا وحدة تعقب تحاول جمع المعلومات والاستخبارات عن أماكن تواجدهم وتحركاتهم. وهذه الوحدة ليست مسؤولة عن إلقاء القبض عليهم، بل تعمل مع سلطات الشرطة الوطنية وتزودها بالمعلومات لكي تتمكن من اعتقالهم. ونواجه تحديات في جمع المعلومات وتحديد أماكن الأشخاص، وهناك حاجة ماسة إلى أقصى قدر من التعاون من جانب سلطات تطبيق القانون الوطنية والسلطات السياسية الوطنية إذا أردنا أن نحرز تقدماً نحو القبض على هؤلاء الممارين.

وعلى الرغم من ذلك، أشعر بالتفاؤل لأنه في ضوء استراتيجيتنا الجديدة القائمة على تعزيز قدرات وحدة التعقب وضمان التزام السلطات السياسية وسلطة إعمال القانون في البلدان المعنية، توجد فرصة طيبة بأننا سنحرز تقدماً جيداً في هذا الاتجاه خلال هذا العام. وأحياناً لا يقتصر الأمر على مجرد التعاون من جانب الدول. فمثلاً، من الصعب في بعض الأحيان تحديد أماكن تواجد الممارين من وجه العدالة. ونحن نعلم أن عدداً منهم موجودون في

الشهود في البلد الذي يعيشون فيه. وفي هذه الحالة، يعيش معظمهم في رواندا حيث هناك حاجة لوجود نظام فعال لحماية الشهود قبل وبعد تقديم إفاداتهم.

ولا بد لنا أيضا من النظر في إمكانية نقل الشهود للعيش في بلد ثالث. وقد يكون من الصعب حماية بعض الشهود في أماكن إقامتهم، ولذلك هناك حاجة دائمة إلى النظر في احتمال نقل مكان الإقامة. وقد قدم مكثي عددا من الطلبات إلى بعض البلدان لكي توافق على نقل وإقامة شهود و/أو عائلاتهم لاعتبارات أمنية. وأود هنا أيضا أن أناشد المجلس، وأن أناشد من خلاله الدول الأعضاء بأن تنظر في مثل هذه الطلبات على أساس إدراك أهميتها لسلامة العملية القضائية. فإذا لم يتوفر الأمن للشهود ولعائلاتهم، فقد يحجم بعضهم عن الحضور للإدلاء بشهاداتهم، وسيؤثر ذلك على نتائج العملية نفسها.

هذه هي بعض المسائل التي أردت التعليق عليها.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تأييدهم.

الرئيس (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد جالو على الإيضاحات التي قدمها.

وأغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر إلى القاضي ميرون، والقاضي موسى، والسيدة دل بونتي، والسيد جالو على إسهاماتهم في مداولات المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

يتعرض أشخاص محليون تخري محاکمتهم في الجهاز الوطني إلى عقوبة الإعدام. ولكن هذا هو الوضع القائم أصلا. وإذا كنا نريد القيام بالإحالة فلا بد لنا من ضمان قيام الدول باستثناء سجنائنا من عقوبة الإعدام. ولن يكون هذا الترتيب غير عادي، حيث أن الدول تقوم بتقديم هذا الاستثناء ضمن ترتيبات تسليم المتهمين فيما بينها. والدولة التي لا تعترف بعقوبة الإعدام غالبا ما لا تسلم سجيننا إلى دولة أخرى تعترف بعقوبة الإعدام إلا بشرط عدم فرض عقوبة الإعدام على ذلك السجين. ولذلك لن تكون هذه الترتيبات خارجة عن نطاق المؤلف.

وفيما يتعلق بحماية الشهود، فإن هذا الموضوع يتسم بأهمية بالغة. فكفاءة المحكمة وسلامة عملها تعتمد على حرية الحركة للشهود الذين يحضرون لتقديم الأدلة بدون أي تدخل أو تخويف. ولذلك لا بد من وجود نظام فعال لحماية الشهود. وقد تلقينا شكاوى في المحكمة تتعلق بالتدخل في شؤون الشهود واتهامات بتخويف الشهود، ليس شهود الادعاء فحسب، بل أيضا شهود الدفاع. ويعكف مكثي الآن على التحقيق في بعض هذه الشكاوى. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه في حال ثبوت هذه القضية فإن الأحكام تسمح بمقاضاة مثل هؤلاء، وسوف نتخذ كل الخطوات الكفيلة بسلامة العملية القضائية.

وإلى جانب المقاضاة، من المهم بطبيعة الحال أن يكون هناك نظام فعال لحماية الشهود في المحكمة. وقد أوضح القاضي موسى للمجلس التدابير التي يمكن للمحكمة الأمر اتخاذها. ولكن لا بد أيضا من وجود نظام فعال لحماية